جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

*مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي*

*الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير*

# دور التدقيق الداخلي في تفعيل الأداء المالي

## دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل–مستغانم –

مقدمة من طرف الطالبة:

عشير الهام

تحت إشراف

د.بوشيخي بوحوص

السنة الجامعية: 2022/2021

# إهداء

أهدي هذا لعمل إلى والدي العزيزين داعيا للمولى عزو جل أن يحفظهما

وإلى أخي وأخواتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل

# كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علينا الوصول إلى هذه المرحلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله

فالحمد لله عزو جل الذي ألهمني الصبر و الثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف:

الذي لم يبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم.

كالأساتذة الذين إستفدت من توجيهاتهم.

**الفهرس:**


| البيـــان | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | / |
| **شكر و تقدير** | / |
| **الملخص** | / |
| **الفهرس** | / |
| **قائمة الجداول و الأشكال** | / |
| **مقدمة عامة** | 01 |
| **الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للتدقيق** | |
| **مقدمة الفصل** | 09 |
| **المبحث الأول :ماهية التدقيق** | 10 |
| المطلب الأول : **مفهومالتدقيقوتطورهالتاريخي** | 10 |
| المطلب الثاني :**أهمية التدقيق** | 11 |
| المطلب الثالث :أنواع التدقيق | 13 |
| **المبحث الثاني : : الإطار النظري للتدقيق الخارجي** | 15 |
| المطلب الأول : مفهوم **التدقيق الخارجي** | 15 |
| المطلب الثاني :**أهداف و أهمية التدقيق الخارجي** | 17 |
| المطلب الثالث: **أنواع ومعايير التدقيق الخارجي و الخطوات المتبعة لتنفيذ التدقيق الخارجي** | 21 |
| **المبحث الثالث : الإطار العام لمهنة المدقق الخارجي** | 31 |
| المطلب الأول : **مهنة المدقق الخارجي** | 31 |
| المطلب الثاني :**تقرير المدقق الخارجي** | 34 |
| المطلب الثالث: **دور المدقق الخارجي في إضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية** | 40 |
| **خاتمة الفصل** | 44 |
| **الفصل الثاني : الإطار النظري للتدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي** | |
| **مقدمة الفصل** | 46 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول : ماهية الأداء المالي** | 47 |
| المطلب الأول :**مفهوم الأداء و تطوره وعلاقته بالكفاءة و الفعالية** | 47 |
| المطلب الثاني : **تقييم الأداء المالي و العوامل المؤثرة عليه** | 49 |
| المطلب الثالث: أهمية وخطوات تقييم الأداء المالي | 51 |
| **المبحث الثاني :أسس تقيم الأداء المالي** | 52 |
| المطلب الأول :**مصادر معلومات تقييم الأداء المالي** | 52 |
| المطلب الثاني:**الإطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي** | 53 |
| المطلب الثالث : **التقارير الرقابية لتقويم الأداء المالي** | 54 |
| **المبحث الثالث : دور التدقيق الخارجي في تفعيل الأداء المالي** | 55 |
| **المطلب الأوّل : المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي** | 55 |
| **المطلب الثاني : المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي** | 62 |
| **المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة** | 63 |
| **خاتمة الفصل** | 66 |
| **الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ملبنة الساحل ولاية مستغانم** | |
| **تمهيد** | 68 |
| **المبحث الأول : نبذة تاريخية لوحدةملبنة الساحل** | 69 |
| **المطلب الأول : ماهية وحدةملبنة الساحل** | 69 |
| **المطلب الثاني: تقديم هيكل المؤسسة ملبنة الساحل** | 70 |
| **المطلب الثالث: الجانب الإستراتيجي لوحدة ملبنة الساحل هدافها و مبيعاتها.** | 74 |
| **المبحث الثاني : التدقيق الخارجي كوسيلة لتقيم الأداء المالي وتحقيق فعالياته في المؤسسة** | 77 |
| **المطلب الأول : عرض القوائم المالية** | 77 |
| **المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي** | 82 |
| **المطلب الثالث: قياس الأداء المالي وفق مؤشرات المرودية:** | 89 |
| **المبحث الثالث : مضمون وتقارير محافظ الحسابات في المؤسسة** | 90 |

| | |
|---|---|
| **المط ملبنة الساحل لب الأول : الرقابة الداخلية في المؤسسة** | 90 |
| **المطلب الثاني : منهجية إنجاز مهمة المدقق الخارجي في مؤسسة وحدةملبنة الساحل** | 92 |
| **المطلب الثالث : محافظ الحسابات و كيفية تحقيقه لفعالية الأداء المالي في مؤسسة وحدة** | 95 |
| **خاتمة الفصل:** | 98 |
| **خاتمة عامة** | 99 |
| **قائمة المصادر و المراجع** | 102 |

**قائمة الأشكال والجداول**

**1- قائمة الأشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **أنواع التدقيق** | **14** |
| **02** | **أهداف التقليدية للتدقيق الخارجي** | **18** |
| **03** | **نموذج تقرير بدون تحفظ** | **37** |
| **04** | **نموذج تقرير تحفظ** | **38** |
| **05** | **تقرير الامتناع عن إبداء الرأي** | **39** |
| **06** | **مكونات الكفاءة و الفعالية** | **49** |
| **07** | **الوحدات التابعة لمجمع ملبنة الساحل** | **70** |
| **08** | **الهيكل التنظيمي للوحدة** | **71** |

## 1- قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أهداف التدقيق الخارجي | 17 |
| 02 | المقارنة بين أنواع التدقيق الخارجي | 21 |
| 03 | الخطوات الحصول حول معرفة المؤسسة | 27 |
| 04 | نسب الربحية ودلالتها المالية | 61 |
| 05 | جانب الأصول لمؤسسة وحدة ملبنة الساحل () | 77 |
| 06 | جانب الخصوم لمؤسسة وحدة ملبنة الساحل (/) | 79 |
| 07 | جدول حساب النتائج لمؤسسة وحدة ملبنة الساحل (/) | 81 |
| 08 | الميزانية المختصرة للأصول | 83 |
| 09 | الميزانية المختصرة للخصوم | 83 |
| 10 | نسبة الهيكلة المالية | 84 |
| 11 | نسبة السيولة | 85 |
| 12 | نسبة الربحية | 86 |
| 13 | رأس المال العامل الصافي | 87 |
| 14 | رأس المال عامل الخاص | 87 |
| 15 | احتياج من رأس المال العامل | 88 |
| 16 | رصيد الخزينة | 89 |
| 17 | رصيد المرودية | 90 |

**مقدمة عامة :**

تسعى كل مؤسسة اقتصادية لضمان بقائها و تحقيق اكبر ربح بأقل التكاليف، ولتحقيق هذا أصبحت مضطرة لإعطاء الضمانات لمعامليها و مواكبة تطورت الاقتصادية التي شاهدها العالم في الآونة الأخيرة مع مطلع القرن التاسع عشر كتنظيمات و مكاتب التدقيق و الانفتاح على العالم الخارجي.

و مع تزايد تحديات عالمية و تطورات التي تواجهها مؤسسات الأعمال اليوم و المتمثلة في المنافسة و نظم تكنولوجيا المعلومات و تطور الإدارة وإبراز أهميتها في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها المرغوبة بكفاءة و فعالية لتحسين الأداء المالي في المؤسسات.

اعتماد المؤسسة على نظام الرقابة الداخلية، يلبي لها الحاجة للعمل المتواصل على تحسين الأداء المالي و تطويره التحكم في طرق التسيير بكفاءة وفعلية لتحقيق هذا لبد من الحاجة إلى مهمة التدقيق الخارجي، فقد أصبح يحضا باهتمام كبير و ما زايد لدى كافة الأوساط المالية و الاقتصادية و القانونية كونه يزود مختلف الأطراف سواء داخلية أو خارجية بمعلومات دقيقة وموثوق و ذات مصداقية و ذلك لما لرأي المدقق الخارجي من اثر على اتخاذ القرارات ذات المصالح

و من أهمية التدقيق الخارجي توفير المعلومات للعديد من الجهات ووسيلة للرقابة و هذا من خلال اكتشافه الأخطاء و الغش ومساهمته الدائمة في ترقية و تطوير و تقييم أدائه المالي

**الإشكالية العامة:**

من خلال ما ذكرناه سابقا تتمحور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدارسة والتي يمكن صيغتها على نحو التالي:

« إلى أي مدى يمكن للتدقيق الخارجي أن يساهم في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟».

وللإحاطة بالموضوع أكثرتم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما المقصود بالتدقيق الخارجي وما هي أنواعه وأهميته في المؤسسة، وما هي المنظمات المسؤولة على وضع معايير التدقيق الخارجي؟

ب. ما هو محتوى نظام الرقابة الداخلية وما هيا لوسائل التي على أساسها يتم تقييم هذا النظام؟

ج .كيف تساهم نتائج التدقيق الخارجي في تقييم أداء المؤسسة؟.

**.2 الفرضيات:**

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات آلاتية:

أ. يكمن الهدف من تقييم الأداء في المؤسسة في التحقق من سنح استخدام مواردها؛

ب. يعتبر نظام الرقابة الداخلية وسيلة وقائية يقلل من احتمال الوقوع في الأخطاء وذلك في حالة تناسبه مع إمكانيات وحجم المؤسسة؛

ج . يمكن المدقق الخارجي وذلك من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده من تصحيح مسار وأداء المؤسسة **ونجاحها**.

**3.حدود الدراسة:**

تم تحديد إطار الدراسة في العناصر آلاتية:

**الحدود الموضوعية :**

سيتم التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق، معايير التدقيق، مفهوم الأداء،كما سنحاول التوصل إلى إبراز دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية ألأداء في المؤسسة.

الحدود المكانية

سيتم إسقاط الدراسة علي أكثرا المؤسسات بروزا في مستغانم والمتمثلة في مؤسسة ملبنة ساحل مستغانم

**الحدود الزمنية:**

يكمن حصر الحدود الزمنية في جانبين: الجانب النظري والذي نلتمسه من خلال التطور التاريخي لأهداف التدقيق الخارجي و التطور الخارجي لمفهوم الأداء المالي و الجانب التطبيقي عندما سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي من سنة 20 إلى 20.

**الدراسات السابقة:**

من خلال إعدادنا لهذا الموضوع سجلنا بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بالتدقيق و الأداء المالي حيث تم إعداد هذه المواضيع في إطار رسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه.

و من بين هذه الدراسات نذكر:

- محمد الباشير غوالي " دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسةً ماجيستر – جامعة ورقلة سنة 2004/2003
- تمار خديجة " تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير تدقيق الدوليةً الدكتورة – جامعة مستغانم سنة 2017/2016
- جلول نبيل "التدقيق الداخلي و مدى تأثيره على فعالية الأداء الماليً ماستر – جامعة مستغانم سنة 2016/2015

**4.أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار موضوع " التدقيق وتأثيره على فعالية ألأداء في المؤسسة "للدراسة لعدة أسباب هي:

**-الأسباب الذاتية:**

-يندرج البحث ضمن اختصاصنا وتكويننا .

– الميول الشخص نحو مهنة التدقيق وكل ما يرتبط بها.

**-الأسباب الموضوعية:**

– تواجد المؤسسة في بيئة مليئة بمخاطر مما أوجب الاهتمام بالمعلومة من حيث دقتها و موثوقيتها ومصداقيتها، وهذا يتحقق من خلال المدقق الخارجي نظرا أهمية رأيه في اتخاذ القرارات من طرف العديد من الجهات؛

– المفهوم الحديث للتدقيق الخارجي والذي يركز على ألأدوار المختلفة التي يقوم بها،فالتدقيق اليوم ينحصر فقط في الناحية المالية للمؤسسة بل أصبح يشمل مختلف نواحي مؤسسة؛

**.5 أهمية البحث:**

تظهر أهمية التدقيق من خلال اعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات في المؤسسة، فمن بين الأطراف المستخدمة للقوائم المالية نجد إدارة المؤسسة التي تولي أهمية كبيرة لرأي المدقق ُ والذي دلني به في التقرير الذي يقوم بإعداده، فهذا الأخير يمكنها من معرفة مدى سالمة مركزها المالي وصحة النتائج التي حققتها.

**6 . أهداف البحث:**

إن لهذه الدراسة عدة أهداف و هي كما يلي:

أ. تهدف هذه الدراسة إلى تصحيح الاعتقاد السائد الذي يعتبر أن مهنة التدقيق تهتم فقط بتعقب الأخطاء في الإجراءات المحاسبية، أي اهتمامها بالجانب المالي فقط.

ب. بالنظر إلى المجال الواسع لألداء وصعوبة تحديد تعريف له،فإن هذه الدراسة تهدف إلى اهتمام بهذا الجانب من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بها ؛

ج. تهد ف هذه الدراسة إلى توضيح العالقة الموجودة بين التدقيق الخارجي وفعالية ألأداء في المؤسسة، وهذا لاعتبار أن هذه ألأخيرة – وفيما مض ى –كانت من مهام المدقق الداخلي فقط، لكن حاليا ومع التطور الكبير في التدقيق الخارجي أصبح بوسعه أن يعطي آرائه المختلفة ليس في المجال المالي فقط، بل في مختلف مجالات المؤسسة.

**. المنهج المتبع:**

سيتم الاعتماد في دراستنا هذه على منهج متنوع، وهذا ملا يشترطه الموضوع، حيث سنستعمل المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق، أهدافه، معاييره، نظام الرقابة الداخلية، ألأداء ، تقييم ألأداء، أدوات تقييم ألأداء .... الخ .كما سنستعمل المنهج التاريخي في عرض التطور التاريخي للتدقيق، التطور التاريخي لأداء المالي . وسنستخدم كذلك المنهج التحليلي لتحليل معطيات المؤسسة أين قمنا بالتربص لإنجاز الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع .

8 تقسيمات الدراسة

**التقسيم المنهجي للدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية: لاختبار الفرضيات ولتحقيق الأهداف المبتغاة من الموضوع قمنا بتقسيم هذا الأخير إلى ثلاث فصول قمنا بتخصيص فصلين لدراسة الجانب النظري وفصل واحد لدراسة الجانب التطبيقي، وتسبق هذه الفصول مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة .

وقمنا في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان: الإطار المفاهيمي للتدقيق بتقسيمه لثلاث مباحث : المبحث الأول جاء تحت عنوان الماهية التدقيق سنتطرق فيه إلى مفهوم التدقيق و تطوره و أهدافه و أهميته و أنواعه، أما في المبحث الثاني و الذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للتدقيق الخارجين فسنعرض فيه مفهوم التدقيق الخارجي و أهدافه و أهميته و أنواعه و معاييره و الخطوات المتبعة لتنفيذ التدقيق الخارجي ، أما في المبحث الثالث جاء تحت عنوان الإطار العام لمهنة المدقق الخارجي و الذي عرفنا فيه المدقق الخارجي و الخدمات التي يقدمها و مسؤوليته و حقوقه وواجباته و تقاريره و دوره في إضفاء الضفة و المصداقية للمعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثاني و الذي جاء تحت عنوان " دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي" فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تحت عنوان ماهية الأداء المالي و الذي سنتطرق فيه إلى مفهوم الأداء و تطوره و علاقته بالفعالية و تقييم الأداء المالي و أهدافه و العوامل و خطوات تقييم الأداء المالي، أما في المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان أسس تقييم الأداء المالي و الذي تطرقنا فيه إلى مصادر معلومات تقييم الأداء المالي و الأطراف المستفيدة منه ،أما في المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان دور التدقيق الخارجي في تقييم الأداء المالي و تحقيق فعاليته فسنتطرق فيه إلى المؤشرات التقليدية و الحديثة لتقييم الأداء المالي و أخيرا دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة.

بينما الفصل الأخير الذي خصصناه للدراسة التطبيقية و الذي جاء تحت عنوان " دراسة حالة لدور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في مؤسسات ملبنة الساحل " فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث : المبحث الأول تحت عنوان تقديم عام لمؤسسة ملبنة الساحل / سنقوم بتعريف هذه المؤسسة و مهامها و منتوجاتها و الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أما في البحث الثاني الذي جاء تحت عنوان " التدقيق الخارجي كوسيلة لتقييم الأداء المالي و تحقيق فعاليته في مؤسسة ملبنة الساحل لفترة (2017/2016)" و الذي نعرض فيه القوائم المالية للمؤسسة كما سنقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي و مؤشرات المردودية. أما المبحث الأخير الذي جاء تحت عنوان " مضمون و تقارير محافظ الحسابات في المؤسسة " الذي عرضنا تقرير الرقابة الداخلية للمؤسسة و تقييم دورها في المؤسسة و في الأخير سنتطرق إلى كيفية تحقيق فعالية الأداء المالي من طرف محافظ الحسابات مؤسسة تغذية الإنعام.

**صعوبة الدراسة :**

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات التي يعتبرها مسيري المؤسسة معلومات سرية
- صعوبة مقابلة محافظ الحسابات لكونه لا يأتي باستمرار للمؤسسة.
- صعوبة الحصول على التقارير الخاصة بمحافظ الحسابات التي تعتبر سرية و خاصة بالمؤسسة.

# الفصل الأول

# الاطار المفاهيمي للتدقيق

**مقدمة الفصل :**

تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلةا لنهائية

فيمجالالدراساتالمحاسبية،وعلىمزاولمهنةالتدقيقإنيكونملماألماماتاماباالمبادئوالقواعدوالسياساتوالإجراءاتالمحاسبيةبطريقةسليمةومتجانسةمنفترةما ليةلأخرى،والغرضمنقيامهبالفحصهوإعدادتقريريتضمنرأيهالمهنيفيالقوائمالمالية كوحدةواحدةيوضعتحتتصرفمستخدميهذهالقوائم،فقد

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

وقمنا في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان: الإطار لمفاهيمي للتدقيق بتقسيمه لثلاث مباحث : المبحث الأول جاء تحت عنوان الماهية التدقيق سنتطرق فيه إلى مفهوم التدقيق و تطوره و أهدافه و أهميته و أنواعه، أما في المبحث الثاني و الذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للتدقيق الخارجين فسنعرض فيه مفهوم التدقيق الخارجي و أهدافه و أهميته و أنواعه و معاييره و الخطوات المتبعة لتنفيذ التدقيق الخارجي ، أما في المبحث الثالث جاء تحت عنوان الإطار العام لمهنة المدقق الخارجي و الذي عرفنا فيه المدقق الخارجي و الخدمات التي يقدمها و مسؤوليته و حقوقه وواجباته و تقاريره و دوره في إضفاء الصفة و المصداقية للمعلومات المحاسبية.

**المبحثالأول:ماهية التدقيق**

تعتبر دراسة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية،وعلىم زاولة المهنة التدقيق إن يكون ملما إلماما تام ا بالمبادئ و القواعد والسياسات و الإجراءات المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من فترة مالية لأخرى، والغرض من قيامه بالفحص هو إعداد تقرير يتضمن رأيها المهني في القوائم المالية كوحدة واحدة يوضع تحت تصرف مستخدم بهذه القوائم،وهذا ما سوف نتطرق إليه فبهذا المبحث

**المطلب الأول:مفهوم التدقيق وتطوره التاريخي**

**الفرع الأول:التطور التاريخي**

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع . و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين و اليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة .و كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحته [1]

فكلمة تدقيق مشتقة من الكلمة اللاتينية وتعني " يستمع " . و ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر أدت إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة و التدقيق مما أدى إلى تطور مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات حينها .

فقد أدى التطور الاقتصادي لصناع يو نمو الدخل القومي في القرن العشرين إلى انتشار الشركات

المساهمة حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في الاقتصاد القومي ، وبظهورها ساهمت أيضا في انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة رغبة الملاك والمساهمين إلى خدمات المحاسبين و المدققين لحماية مصالحه موحقوق هم وحسن تصرف الإدارة . [2]

و لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بايطاليا عام 1581 حيث تأسست كلية Roxonati و كانت تتطلب سنوات تمرينيه بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة . و قد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669شرطا منشروط مزاولة مهنة التدقيق . ثمات جهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة . و قدكان لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني ، حيث أصبحت مهنة تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت " جمعية المحاسبين القانونيين " بأن دبرة عام 1854 بالرغم من أن المهنة نشأت هنا كقبل بكثير 1773 [3].

مما تقد من لاحظ زيادة الطلب على خدمات المحاسبين و المدققين من ناحية واخذ حذره و متوجيه عن ايتهم المهنية في مباشرة الأعمال الموكولة إليهم من ناحية أخرى ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التعاون الجماعي لحمايتهم. [4]

**الفرع الثاني: مفهوم التدقيق**

لقد اختلفت تعاريف التدقيق حسب تعدد وجهات نظر المختصين الذين كانل هم فضل كبير ، ومنا برز هذا :

[1].خالد أمينعبدالله، التدقيقوالرقابةفيالبنوك،ط1 عمان،داروائلللنشر ، 2012 ،ص13

[2].محمودرأفتسلامةوآخرون،علمتدقيقالحساباتالعملي،ط01 الأردن،دارلمسيرةللنشروالتوزيعوالطباعة، 2011،ص16

[3]. خالدأمينعبدالله، علمتدقيقالحساباتالناحيةالنظريةوالعملية،ط 01 - ،عمان،داروائلللطباعةوالنشر، 2000 ،ص20.

[4]. 7 محمودرأفتسلامةوآخرون،علمتدقيقالحساباتالعملي،مرجعسبقذكره،ص 17

**التعريف:**

التدقيق هو : فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروعات حيت التدقيق فحصا انتقاداي منظما ، بقصد لخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ،ومدى تصويرها لنتائج أعمال هم نربح أ و خسارة عن تلك الفترة

**المطلب الثاني أهمية التدقيق**

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة و التجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحياة بصفة عامة ، فتحول المصنع الصغير إلى شركة كبيرة ذات نشاطات متنوعة و وساء لمختلفة فتعددت أشكال الشركات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاطات فظهرت الشركات ذات الامتداد الإقليمي و الوطني و تبعها ظهور الشركات متعددة الجنسيات فكان لابد من الأخذ بمفهوم الفصل بين الملكية و الإدارة مما تطلب إحالة الأمر لذوي لاختصاص من المديرين و استلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف هؤلاء المديرين، نظر التعارض مصالحهم مع مصالح المستثمرين ، و هو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في الشركة والذي يكون في نفس الوقت من مسؤوليات المديرين بالشركات ، هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق في الشركات سواء كان خارجي يتم بواسطة أفراد من خارج الشركة أو داخلي يتم بواسطة أفراد من داخل الشركة ، فأصبح المدقق بمثابة المسئول عن مد إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية الختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستفيدين منها ويمكن تحديد المستفيدين من التدقيق و أهميته لهم كالتالي : [1]

**1-أهمية التدقيق للزبائن** : و يعتبر التدقيق بالنسبة للزبائن هو أساس :

1. للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية .
2. للحصول على القروض من البنوك و مؤسسات الإقراض و الموردين .
3. الاستثمارات الإضافية عن طريق تحليلا إقتصادي لمركزه التمويلي.
4. لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة .
5. لتحديد سلامة المركز المالي.
6. لتقرير وتحديد ربحية العملي توقوته الإرادية.
7. لتوفير الضوابط والرقابة الداخلية و الإشراف على الموظفين وصحة الدفاتر و السجلات.

**2-أهمية التدقيق للإدارة :** تعتمد الإدارة علنا لبيانات المحاسبية في وضع الخطط و مراقبة تنفيذها واتخاذ أو و ضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع القرارات الملائم وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات وأسباب و تعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة و فعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكلة إليها ، و دليل بطريقة سليمة و دقيقة بإعداد القوائم المالية وفق المستخدم بالقوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤوليات لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

[1].1محمدمصطفىسليمان،" الأسسالعلميةوالعمليةلمراجعةالحسابات"،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2014 ،ص19.

**3–أهمية التدقيق للملاك و المستخدمين** : تلجأ هذه الفئة إلى القوائم المعتمدة و يسترشدون بيانا الموجهة واستثمار المعرفة الوضع المالي للشركة ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخرا التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن ، ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة .

**4–أهمية التدقيق للدائنين و الموردين** : يعتمد ونعلم بتقرير المدقق بسلامة و صحة القوائم المالية و يقوم و نبتحليله المعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في من حال ائتمان التجاري و التوسع فيه ، و تفاوت نسبل خصومات التي تمنحها وفق القوة المركز المالي .

**5–أهمية التدقيق للبنوك و مؤسسات ا لإقراض الأخرى** : تلعب هذه دورا هاما في لتمويل قصير لأجل تعتمد على تقرير المدقق حول القوائم المالية و ذلك الهد فإن توسع للمشروعات لتوفير احتياجات.

جال ائتمان المصرفي (القروض) وتعتمد على ر أيه كأساس بدراسة وتحليل القوائم المالية قبل المشروع في للتوسع فيه أوال امتناع عنه عن طريق تقييم درجة الخطر فيمن حالا ائتمان المصرفي .

**6–أهمية التدقيق للجهات الحكومية** :تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية و ذلك لتعديل السياسات الضريبية ومراقبة النشاط الاقتصادي[1]،ويعتبر تقريرا لمدقق أداة للتخطيط والمتابعة والإشراف الرقابة على الوحدات الاقتصادية،وتأكيد التزامها القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات والتوجيهات وفي حالة عدم الالتزام بالخطط الموضوعة يتم تحديد الانحرافات وأسباب .

**7–أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد** :ازداد اهتمام بالقوائم المالية المعتمدة من قبل مدق ق الحسابات وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل الوطني ورسم برامج الخطط لاقتصادية وتعتمد دقة وكفاءة برامجه مع لى دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها فيا لمصادقة عن هذه التقارير .تقديرا.

**8–أهمية التدقيق لنقابات العمال** :تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضات مع الإدارة لرسم السياسات العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.

**9–أهمية التدقيق في تخصيص الموارد** :يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة الشركات القادرة على استخدامه الإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها،فالموارد النادرة تحتز بأفضل كفاية ممكنة والتي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة ،إذ أن البيانات إسراف أو كفاية وتحول دون تخصيص والتقارير المحاسبية غير الدقيقة والتي لتخضع للتدقيق تخفيف يعطيا مواردنا النادرة بطريقة رشيدة وأهميتها

**10–أهمية التدقيق للاقتصاد الوطني** :يخدم التدقيق الاقتصاد الوطني بصفة عامة كنتيجة لخدمات للفئات السابقة الذكر،فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت بشكل كبير وفعال في تنمية المجتمعات لما يؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة القادرة ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة

[1]. يوسف محمود جربوع،" مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"،دار الوراق للنشر،الأردن،الطبعة لأولى، 2007 ،ص9

الاقتصادية والمالية وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتصلب تنمية اقتصاده أو رفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم.

والمدقق خير عون للدولة لمتابعة تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحراف مالي ومعالجته وتقويمه بالسرعة الممكنة لتحقيق أهدافها والوصول إلى أقصى مستوى من الكفاية الإنتاجية من استخدام المتاحة المادية و الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية لتحقيق أهداف الخطة العامة الهادفة إلى إمكانيات .

**المطلب الثالث :أنواع التدقيق**

يمكن تصنيف التدقيق إلى عدة تبويب سواء من حيث عملية التدقيق أو القائم بالتدقيق،أو من حيث الإلزام ولذلك يمكن تبويب التدقيق من حيث النطاق ،إلى التدقيق الكامل و التدقيق الجزئي ومن حيث الفحص إلى التدقيق التفصيلي و التدقيق الاختباري ،من حيث التوقيت إلى التدقيق النهائي والتدقيق المستمر،ومن حيث الاستقلال إلى التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي،ومن حيث المدققين إلى المدقق الداخلي و المدقق الخارجي و المدقق الحكومي، ومن حيث الإلزام إلى التدقيق الإلزامي و التدقيق الاختياري ،ومن حيث مهنة التدقيق إلى التدقيق القوائم المالية ، تدقيق الالتزام ، تدقيق التشغيلي ، والشكل الموالي يوضح كما يلي:

**الشكل (1-1):أنواع التدقيق**

المصدر : من إعداد الطالب عشير الهام

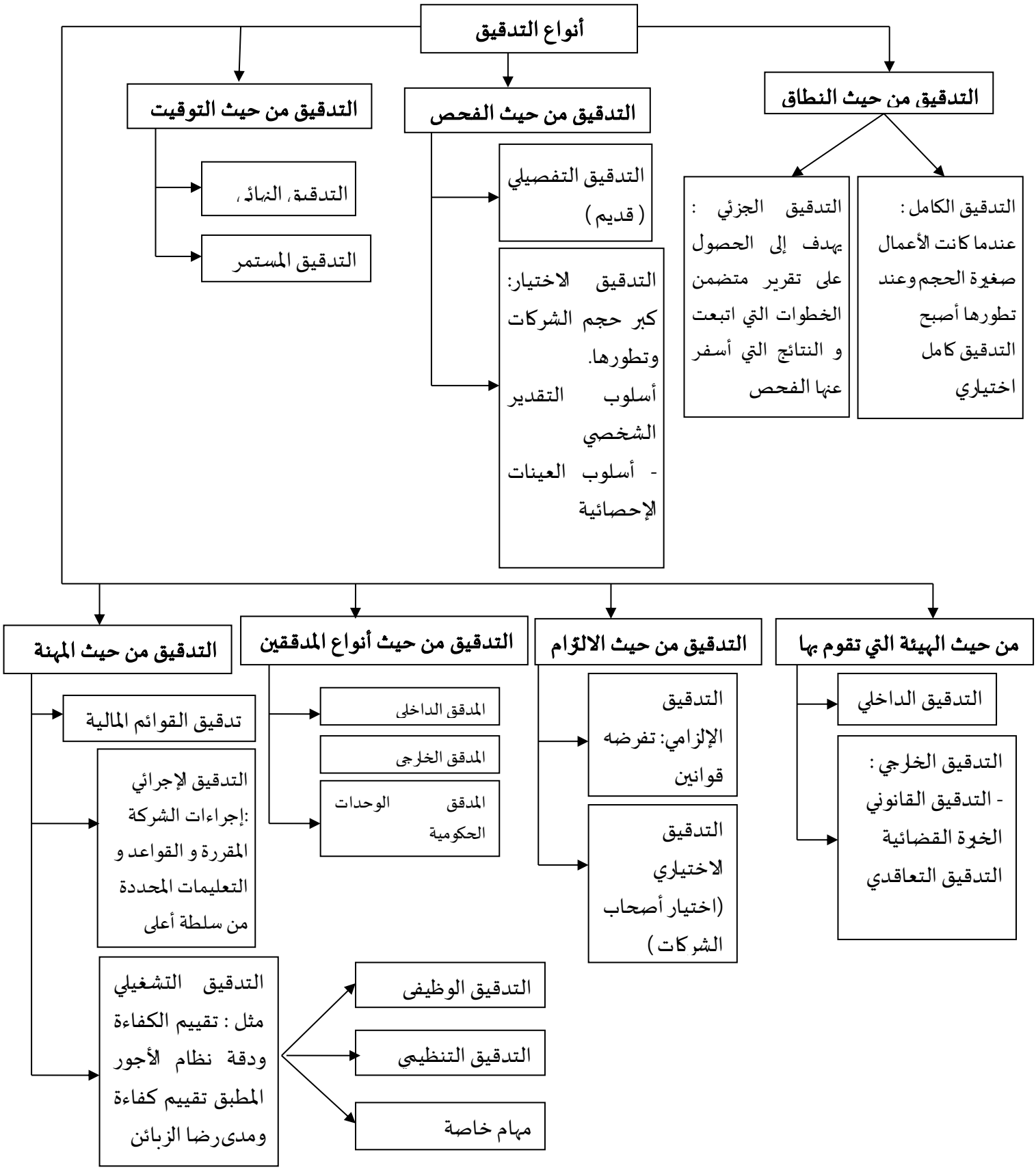

**المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الخارجي**

تغيرت النظرة إلى التدقيق نتيجة لزيادة الحاجة إليه، فالتدقيق يعتبر شكلا من أشكال الرقابة و قد تطور مع تطور الحياة الإنسانية و خاصة الاقتصادية منها، ولقد نال اهتماما واسعًا في الأوساط المالية، الاقتصادية و القانونية و حتى الاجتماعية منها. فمهنة التدقيق موجودة في كل مؤسسة مهما اختلف نوعها وهذا لما لها من دور في صيانة و حماية أموال المؤسسة و مساعدتها في اتخاذ القرارات المختلفة

**المطلب الأوّل: مفهوم التدقيق الخارجي**

**تعريف التدقيق الخارجي**

لقد تركزت التعارف المختلفة للتدقيق على بيان أهداف مهنة التدقيق و مجالات عملها و هذا يظهر بوضوح من خلال التعارف التالية :

**التعريف الأوّل:**

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق بأنّ :"عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ،ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية " (1)

و يتضح من هذا التعريف ما يلي :[2]

- إنّ التدقيق عملية منظمة تعتمد على الفكر و المنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له و تنفيذه بأسلوب منهجي سليم و ليس بطريقة عشوائية.
- أنّ تجميع و تقييم الأدلة هو جوهر عملية التدقيق وهوا لأساس الذي يعتمد عليه المدقق لإبداء رأيه في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية.
- تستخدم الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات و الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة و أثرت على نتائج عمليات المشروع و مركزه المالي )و التي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها( والمدقق عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمّ إعدادها و عرضها طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عامًا .
- يقوم المدقق بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية ،و يتحقق هذا الاتصال من خلا التقرير الذي يعدّه المدقق في نهاية عملية التدقيق،و الذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية وهي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا و كذلك معايير المحاسبة الدولية.

**التعريف الثاني :**

[1].محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ،المراجعة و تدقيق الحسابات ، الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003،ص09 .

[2].وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة الجزائر،2009،ص49

عرف الإتحاد الأوربي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين و الماليين Union Européenne des Experts Comptables Economiques et Financiers التدقيق بأنّه :"مدى قدرة المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق و صحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية ،مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين و القواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه "[1]

**التعريف الثالث :**

التدقيق الخارجي هو: "عملية فحص القوائم المالية و هي في الغالب قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و عمل انتقادات للدفاتر و السجلات و أنظمة الرقابة الداخلية و التحقق من أرصدة البنود في هذه القوائم و الحصول على الأدلة الكافية و الملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق و سلامة القوائم المالية " [2]

و من خلال التعريف نشير إلى أنّ عملية التدقيق الخارجي حتى تصل إلى هدفها يجب أن تمر بثلاث مراحل [3]:

- **الفحص:**بقصدبت التأكد من صحة قياس العمليات و سلامتها و تسجيلها و تبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة.
- **التحقق** : يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية ،حيث يعمل المدقق على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة و على تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلا عن التأكد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر على عناصر الدخل أو الذمّة .

ويمكن القول أن عمليتي الفحص و التحقق وجهين لعملة واحدة ، و يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أعطت صورة عادلة لأعمال المؤسسة و مركزها المالي .

- **التقرير:** هو ختام عملية التدقيق يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقق و إثباتهما في تقرير و يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة و خارجه.

**التعريف الرابع :**

عرّف" BONNAULT " et " GERMOND" التدقيق على أنّه :" اختبار تقني صارم و بناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل و مستقل ،بغية إعطاء رأي معللّ على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ،و على مدى احترام

[1]. Bernard Germond, Audit Financier Guide pour l'audit de l'information financiere des entreprises, Dunod, Paris,1991,p28.

[2]. يوسف جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق ، دار الصفاء ،عمان ،الأردن،2007،ص6.

[3]. مسعود صديقي و محمد براق، مداخلة بعنوان انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،يومي 8و9 مارس 2005، ص27

الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها،في الصورة الصادقة على الموجودات و في الوضعية المالية نتائج المؤسسة"[1]

من خلال التعارف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للتدقيق الخارجي و الذي هو عبارة عن الفحص الذي يقوم به مهني مستقل و الذي يتمتع بكفاءة كافية للقيام بهذا الفحص ، و ذلك بهدف إبداء رأي فني محايد حول سلامة و شرعية الحسابات ، حيث نعني بشرعية الحسابات احترام مختلف القواعد و القوانين المعمول بها ،و في حالة غياب القواعد و القوانين يشترط احترام القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أما سلامة )صدق(الحسابات فنعني بها التطبيق بحسن النيّة لتلك الإجراءات و القواعد و القوانين.

**المطلب الثاني : أهداف و أهمية التدقيق الخارجي**

**الفرع الأوّل : أهداف التدقيق الخارجي**

| الفترة | الهدف من التدقيق | مستوى الفحص أو التحقق | أهمية الرقابة الداخلية |
|---|---|---|---|
| ما قبل عام 1850م | اكتشاف الغش و الاختلاس | تفصيلي | غير مهمة |
| ما بين1850-1905م | اكتشاف الغش و الخطأ و الاختلاس | بعض الاختبارات تفصيل مبدئي | غير مهمة |
| مابين1905-1933م | تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الأخطاء | فحص اختباري و تفصيلي | درجة اهتمام بسيطة |
| مابين1933-1940م | تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الأخطاء | اختباري | بداية الاهتمام |
| مابين1940-1960م | تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الأخطاء | اختباري | اهتمام قوي و جوهري |
| بين1960م حتى الآن | مراقبة الخطط ،تقييم نتائج الأعمال ، تحقيق الرفاهية الإجتماعية و غيرها | اختباري | أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق |

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق الخارجي تطور ملحوظ في أهدافه و مدى التحقق و الفحص و كذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ،و الجدول التالي يوضح مراحل تطور أهداف التدقيق الخارجي:

**الجدول رقم( 1-1) :أهداف التدقيق الخارجي**

[1]. Lionnel .C et Gerard , audit et Controleinterne,aspectsFinanciers,opérations etstratégiques,4eme edition ,Dalloze,paris,1992,p17 .

المصدر :غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية ،دار المسير للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2009،ص18.

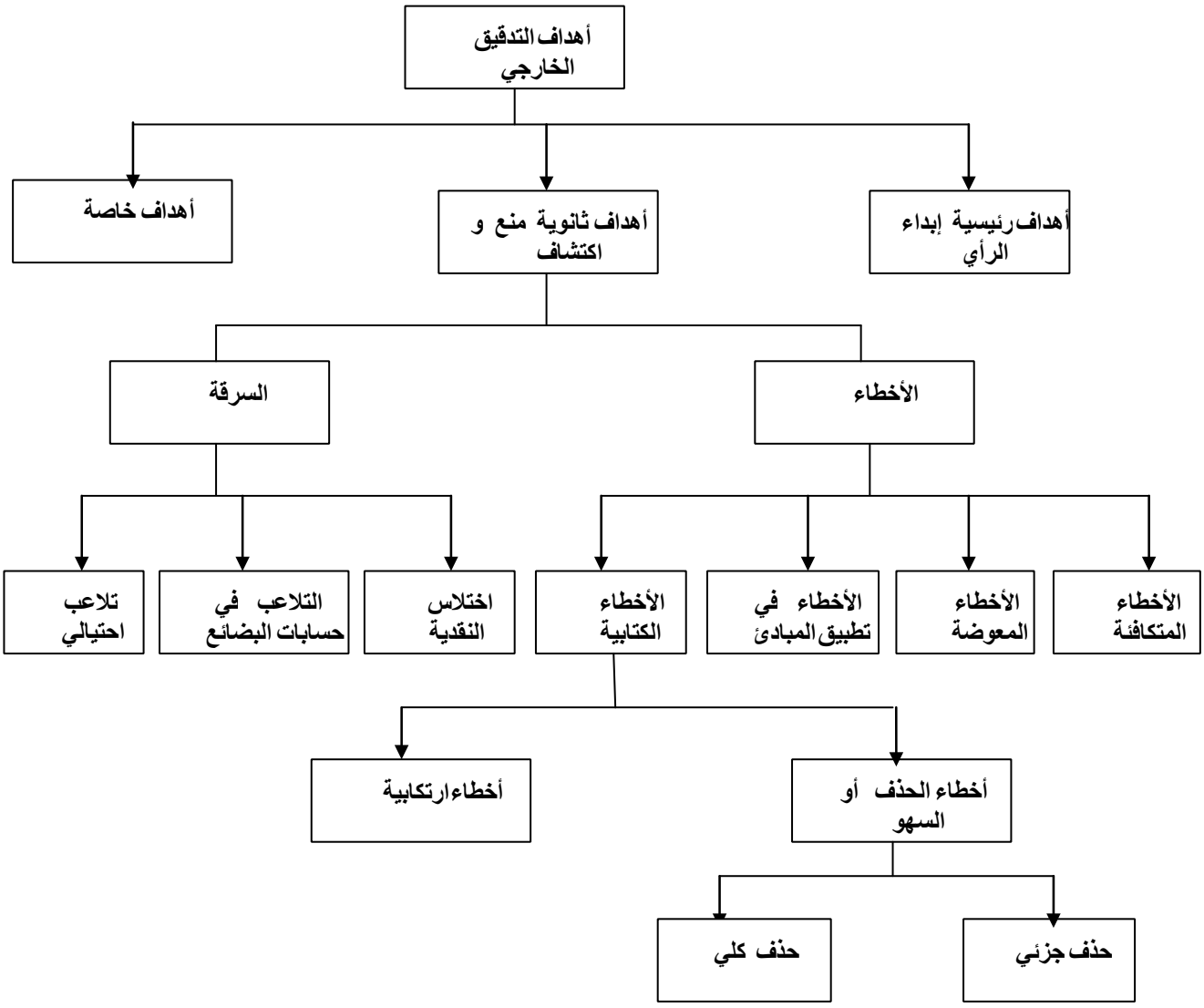


ولقد كان السبب في تطور أهداف التدقيق هو القرار الصادر عن القضاء الإنجليزي عام 1897 عندما قرر أن اكتشاف الغش و الخطأ ليس هدفاً رئيسياً لمدقق الحسابات و أنّ المدقق لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات ،و قد وصف القضاء الإنجليزي المدقق بأنهّ كلب حراسة و ليس كلب يقتفي أو يتعقب آثار المجرمين ( The auditoris a Watching dog not a bloodhound و يمكن تحديد أهداف التدقيق الخارجي في : [1]

- **أهداف تقليدية:** و يمكن حصرها في الشكل التالي:

**الشكل رقم( 1–2) الأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي**

كذلك بين الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم 200على أنّ الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقاً لإطار تقارير مالية محدّدة.

1. غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق،ص ص18- 19.

**–أهداف حديثة:** بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال و الانفتاح الاقتصادي الدولي وأثر العولمة على اقتصاديات الدولة فقد تغيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء و الغش و غيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتلاءم و بيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف التدقيق اليوم على النحو التالي:

**أ.** مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المنشأة

تقييم النتائج التي تمّ التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة

**ب.** .العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية و القضاء على الهذر و الإسراف في جميع نشاطات المؤسسة

**ت.** تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك مجموعة أخرى يسعى المدقق دائما للتأكد من تحققها.

عند قيامه بعمله في المؤسسة تتمثل هذه الأهداف في [1]:

- **الوجود:**

يسعى المدقق إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التأكد من الوجود المادي الملموس للعناصر الثابتة (الملموسة) أمّا بالنسبة للعناصر الأخرى )غير الملموسة(مثل الالتزامات فيتحقق هذا الهدف من خلال التأكد من التسجيل الفعلي و الصحيح في دفاتر و سجلات المؤسسة، و هذا بغرض التحق من أنّها ليست وهمية .

- **الملكية:**

يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية العديد من الأصول ،و على الرغم من أنّ الحيازة قد تكون دليلاً مقبولاً على ملكية بعض الأصول ،إلاّ أنّ المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أنّ الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا ، و لعل الإجراء المتبع غالبا للتأكد من هذه الملكية إنمّا يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية فعلى سبيل المثال تمثل عقود الإيجار وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حالة الأصول المشتريات عن طريق عقود الإيجار التمويلية.

أمّا فيما يتعلق بالالتزامات فإنهّ يجب على المدقق أن يتحقق من صدق الالتزامات المسجلة بالدفاتر ،فعلى سبيل المثال يتحقق المدقق من أنّ حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين و هذا يتحقق من خلال ما يعُرف بالمصادقات.

- **استقلال الفترة المالية :**

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أنّ الإيرادات و التكاليف قد تمّ تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، و هذا يتطلب من المدقق التحقق من أنّ كل العمليات المالية التي تحدث قبل نهاية الفترة

المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة ،و بالمثل يجب أن يتحقق المدقق من أنّ كل العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن الفترة الحالية موضع التدقيق.

[1].بوقابة زينب ،التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة الجزائر ،2010-2011،ص ص9-10.

➢ **التقويم (التقييم):**

يجب على المدقق أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للخصوم و أنّ هذا التقييم كان حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،و ذلك من خلال فحص أدلة الإثبات المستندية كالعقود و فواتير البيع و الشراء .....إلخ

➢ **الشمولية:**

يتحقق المدقق من هذا الهدف من خلال التأكد من أنّ العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح و فعال التغيرات في موارد و التزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، و كذلك من خلال التأكد من وجود تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي نتج عنها أرصدة الحسابات.

➢ **الإفصاح:**

يجب أن يتأكد المدقق من أنّ عناصر و مكونات القوائم المالية قد تمّ تبويبها و ترتيبها و الإفصاح عنها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

**الفرع الثاني : أهمية التدقيق الخارجي**

يعُتبر التدقيق مهمًا بالنسبة للمستثمرين و أصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للقوائم لمالية في اتخاذ القرارات، و من المستفيدين من التدقيق الخارجي نجد كل من مسيرّو المؤسسات،المساهمون وملاك المؤسسة، الدائنون و الموردون ،المستثمرون ،الهيئات الحكومية و إدارة الضرائب. وعليه ،يمكن الوقوف على أهمية التدقيق الخارجي من خلال النقاط التالية: [1]

1- التدقيق الخارجي عملية منهجية و موضوعية ، فعمل المدقق الخارجي ليس هدف ذاتي بل هو هدف موضوعي ،و المتمثل في إعطاء صورة حقيقة و صادقة عن عمل إدارة الشركة.

2- إنّ تجميع و تقييم الأدلةّ هو جوهر عملية التدقيق و هو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي لإبداء رأيه حول القوائم المالية للشركة ، فهذه الأدلةّ تستخدم للتحقق من مدى تطابق نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة و أثرت على نتائج عمليات الشركة و مركزها المالي و المعايير الموضوعية.

3- يقوم المدقق الخارجي بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية و يتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده المدقق في نهاية عملية التدقيق، و الذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية و هي مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عامًا.

4- العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنىّ لمستعمليها اتخاذأنجع القرارات و تخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.

**المطلب الثالث: أنواع ومعايير التدقيق الخارجي و الخطوات المتبعة لتنفيذ التدقيق الخارجي :**

[1]. محمد سفير و إسماعيل رزقي ، مداخلة بعنوان مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ،يومي 5-2013/5/6،ص22.

**الفرعالأول: أنواع التدقيق الخارجي**

- **التدفق القانوني** : أي الذي يفرضه القانون ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإخبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات
- **التدقيق التعاقدي ( الاختياري)**:الذي يقوم به محترف بطلب من أحد الأطراف ( الداخلية أو الخارجية ) المتعاملة مع المؤسسة و الذي يمكن تجديده سنويا.
- **الخبرة القضائية**: التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة [1] .

والجدول الأتي يبرز الفرق بين أنواع الثلاثة للتدقيق الخارجي.

**الجدول رقم (1–2) مقارنة بين أنواع التدقيق الخارجي**

| المميزات | التدقيق القانوني | التدقيق التعاقدي | الخبرة القضائية |
|---|---|---|---|
| 1- طبيعة المهمة | مؤسسات ، ذات طابع حكومي | تعاقدية | تحدد بكل دقة من طرف المحكمة |
| 2- التعيين | من طرف المساهمين | من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة | من طرف المحكمة |
| 3- الهدف | المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، تدقيق معلومات مجلس الإدارة | تحسين الدورة الإدارية اقتراح شوط تحسين التنظيم | إعلام وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية ، تقوكم مؤشرات بالأرقام |
| 4- إرسال التقارير إلى | مجلس الإدارة ، الجمعية العامة ( عادية ، غير عادية) | المديرية العامة مجلس الإدارة | إلى قاضي المكلف بالقضية |
| 5- شروط ممارسة المهنة | التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة ، محافظي الحسابات | التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية | التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدي مجلس القضاء |
| 6- المسؤولية | مدنية ، جنائية ، تأديبية | مدنية ، جنائية ، تأديبية | مدنية ، جنائية ، تأديبية |
| 7 - التسريح | مهمة تأسيسية ، عادة من طرف القضاء بعد طلب من المؤسسة | محددة في العقد | من طرف القاضي المشرف على الخبراء |
| 8- الإتعاب | قانون رسمي | محددة في العقد | اقتراح من الخبير القاضي من طرف القاضي |
| 9- طريقة العمل المتبعة | تقييم الإجراءات ، تقييم المراقبة الداخلية ،مراقبة الحسابات ،مراقبة قانونية | تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية مراقبة الحسابات | طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة |

**المصدر محمد بوتين المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،ديون المطبوعات الجامعية الجزائر ،ط2005،2 ص 28**

[1]) محمد بوتين ، المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ط 2 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 27 .

**الفرع الثاني :معايير التدقيق الخارجي المتعارف عليها**

اعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية و تلقى القبول العام و التي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة ويعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع معايير أداء معينة صدرت في 1954م ،ضمن كتاب بعنوان – معايير المراجعة المتعارف عليها

و قد تضمن هذا الكتاب على معايير المراجعة المتعارف عليها مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

**المجموعة الأولى : المعايير العامة(الشخصية)**

و توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني و معايير التقرير، كما أنّها توصف بأنّها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للمدقق الخارجي ، و تتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاثة معايير: [1]

**المعيار الأوّل: التأهيل العلمي و العملي لمدقق الحسابات**

يجب أن يكون لدى المدققين درجات مرتفعة من الفهم لكل من أمور المحاسبة و التدقيق ، حيث يضع المعيار الأوّل من المعايير العامة المسؤولية على المدققين في استيفاء متطلبات التدريب الكفاءة من خلال التعليم و الخبرة في مجال التدقيق[2].

و في حالة الجزائر فقد أشار القانون الجزائري إلى ضرورة توفر التأهيل العلمي في مدقق الحسابات ، والذي يتمثل في محافظ الحسابات و الخبير المحاسبي ، إذ يشترط في من يمارس مهنة 3التدقيق الشروط التالية:

- التأهيل العلمي و العملي، حيث يجب أن يكون المترشح متحصلا على إحدى شهادات التعليم العالي الآتية أو أي شهادة أجنبية معادلة:
- ليسانس في العلوم المالية
- ليسانس فرع مالية و محاسبة المدرسة العليا للتجارة()
- إضافة إلى هذه الشهادات يشترط أن يزاول إما تدريبا مهنيا كخبير محاسبي مدته سنتان ليتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني،أو إثبات خبرة قدرها 10سنوات في الميدان المحاسبي و المالي و متابعة تدريب مهني مدته 6 أشهر. و قد حدد القانون الجزائري عدة شهادات أخرى مقرونة بالخبرة العملية، و يلاحظ أنّ هناك ترابط بين التأهيل العلمي و العملي إذ يتم ربط الشهادات بتربص الخبرة أو بإثبات سنوات الخبرة في الميدان.

و مما سبق يمكن الوقوف على أهم عناصر هذا المعيار و هي :

- التأهيل العلمي أو الدراسي
- التأهيل العملي و الخبرة المهنية
- الربط بين التأهيل العلمي و العملي و متطلبات الأداء المهني

[1].أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر ،عمان ،الأردن،2000،ص26.

[2].أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص109.

**المعيار الثاني : استقلال المدققين**

يجب على المدقق أن يكون مستقلا في شخصيته و تفكيره و في كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 3 من القانون رقم 91-08[1]، و المادة 67 من قانون 01/10[2] و يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سَن قرارات مستقبلية ،إذ أنّ تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المدقق ، لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المدقق[3]:

**1- عدم وجود مصالح مادية للمدقق** ينبغي على المدقق أن لا تكون له مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع، لأنّ وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.

**2- وجود استقلال ذاتي** يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن فحص البيانات و السجلات المحاسبية ، بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من التدقيق و يتضمن هذا المعيار الأبعاد الثلاثة التالية:

أ- الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق

ب- الاستقلال في مجال الفحص

ت- الاستقلال في إعداد التقرير

**المعيار الثالث : بذل العناية المهنية الملائمة**

يتضمن هذا المعيار ضرورة بذل العناية المهنية المعتادة في كافة جوانب التدقيق ، و يعني ذلك أنّ المدقق مسئول مهنيا على أداء عمله على نحو جاد و حذر ،و للتوضيح يشمل بذل العناية المهنية جوانب مثل :اكتمال أوراق العمل ،كفاية أدلة التدقيق و موضوعية تقرير المدقق، كما يجب أن يتجنب المدقق-كمهني- الإهمال و لكن لا يتوقع منه أن يصل للحكم المثالي في كافة الحالات .[4]

[1]. قانون 08/91 ، الجريدة الرسمية ،عدد 20،الجزائر ،مؤرخة في 1ماي 1991،ص651.

[2].قانون 01/10 ، الجريدة الرسمية ،عدد42،الجزائر ، مؤرخة في 19جويلية2010 ،ص11.

[3].محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص ص40-41.

[4].وجدان علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 134.

**المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني** تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق، و تمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة و مدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات التدقيق المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند استخدام هذه الإجراءات. و تشتمل هذه المجموعة على ثلاثة معايير هي: [1]

**المعيار الأول : التخطيط و الإشراف الملائمين**

يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً و كافيا، و يجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا بطريقة مناسبة و فعالة. .

**المعيار الثاني: دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يتمكن المدقق من تقرير مدى الاعتماد عليها ، و تحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق و هذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 10/01[2] .

**المعيار الثالث : كفاية الأدلة و جودتها** يجب الحصول على أدلة و براهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص و الملاحظة الشخصية و الاستفسارات و المصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق.

**المجموعة الثالثة:معايير التقرير** و ترتبط هذه المعاير بكيفية إعداد التقرير النهائي لمدقق الحسابات و تشتمل هذه المعايير على أربعة معايير هي[3]:

**المعيار الأوّل : التقرير عن ما إذا كانت التقارير المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها** و يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر هذا المعيار إلى المجموعات التالية :

**المجموعة الأولى:المبادئ العامة:**و يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

أ. مبدأ الحيطة

ب. مبدأ الثبات

ت. مبدأ الشمول

ث. مبدأ الأهمية النسبية

ج. مبدأ الإفصاح

**المجموعة الثانية: المبادئ العملية** :المرتبطة بالربح ، و يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

**أ.** مبدأ تحقق الإيراد

**ب.** .مبدأ التكلفة في قياس النفقة ت .مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .

[1].حسين أحمد دحدوح و حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري و الإجراءات العملية ،الجزء الأول،الطبعة الأولى، دارا لثقافة للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن ،2009،ص64.

[2]. قانون 01/10، مرجع سابق ، ص 7.

[3].أحمد حلمي جمعة ،مرجع سابق ،ص ص29-30.

**المجموعة الثالثة: المبادئ العملية المرتبطة بالمركز المالي**

ويمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

أ.مبدأ التكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك

ب .مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا

هذا و تجدر الإشارة إلى أنهّ في ظل الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية) IAS( عند التدقيق يتم استبدال هذه المبادئ بالمعايير أي يذكر المدقق )IAS( بدلا من المبادئ الدولية المقبولة قبولا عاما )GAAP( و ذلك في فقرة إبداء الرأي .

**المعيار الثاني : التقرير عن ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترات المحاسبية المختلفة**

يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي تمّ استخدامها في إعداد و تصوير القوائم المالية الخاضعة للتدقيق تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد و تصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة،و هذا ما نصت عليه المادة

23 من قانون 01/10.[1]

**المعيار الثالث : التقرير عن الإفصاح في التقارير المالية يعتبر كافي و لجميع البيانات الهامة**

أي الإشارة في التقرير عن الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات في القوائم المالية و بناء على الأهمية النسبية.

**المعيار الرابع: التقرير الفني المحايد عن التقارير المالية ككل مع بيان طبيعة الفحص و درجة المسؤولية التي يتحملها** : بناءا على هذا المعيار يمكن تقسيم رأي المدقق الخارجي إلى الأنواع التالية:

- النوع الأول : التقرير النظيف
- النوع الثاني : التقرير التحفظي
- النوع الثالث : التقرير السالب
- النوع الرابع: تقرير عدم إبداء الرأي

و فما يلي شرح لهذه الأنواع: [2]

**1-التقرير النظيف:**

يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المدقق الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة،كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة و مركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، إذ يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته و إجراءاته ، و كذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية ، إن هذا التقرير يدل على تبني المدقق لمعايير التدقيق المتعارف عليها و السالف ذكرها من جهة و من جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة و قد يمتنع المدقق عن إصدار التقرير النظيف نظرا للاعتبارات التالية:

- عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كلياً أو جزئياً
- عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى
- عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية،
- غياب معايير التدقيق المتعارف عليها كعدم استقلالية المدقق بالنسبة للمؤسسة أو عدم سلامة نظام

[1]- قانون 01/10، مرجع سابق ،ص 7.

[2].محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص55-57.

الرقابة الداخلية بالشكل الذي يسمح للمدقق بأداء مهمته في حدود الوقت المناسب أو عدم إمكانية تطبيق إجراءات التدقيق كالمصادقات التي تؤكد صحة أرصدة حسابات الزبائن و الموردين أو حساب البنك، أو في حالات أخرى كعدم توفر السجلات والدفاتر والمستندات أو عدم التأكد من مبالغ التعويضات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة .

1- **التقرير التحفظي:**

يعتبر التقرير التحفظي امتداد معدل للتقرير النظيف،كونه يشير إلى بعض التحفظات يراها المدقق ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ،في هذا الإطار يشير المدقق إلى هذه التحفظات بكل وضوح وصراحة ، و يحدّد تأثيرها على الوضعية الحقيقية و على القوائم المالية للمؤسسة و مركزها المالي.

يرتبط التقرير النظيف بالأهمية النسبية لهذه التحفظات و بمدى تأثيرها على صحة المعلومات المحاسبية و المالية ، إذ يشترط أن لا تؤثر هذه التحفظات إلى حد التظليل على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة و على القوائم المالية الختامية لها.

2- **التقرير السالب :**

يصدر المدقق هذا التقرير ، إذا قام بعملية التدقيق وفقا لمعاييرها و رأى بأنّ المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها لم يتم إعدادها وفقا لمعالجة سليمة و لم يراع في معالجتها و عرضها تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا،كأن يقيمّ و يسجل جزءا كبيرا من الأصول الثابتة على أساس قيمة مقدرة بدلا من التكلفة الحقيقية لها أو يسجل جزء كبير من المصروفات الإرادية على أنّها مصروفات رأسمالية .

بحكم التأثير السلبي الذي يتركه الرأي العكسي على قراءة القوائم المالية، فإنهّ ينبغي على المدقق أن يصدر هذا الرأي ،إلا إذا اعتقد فعلا أنّ هناك خروجا خطيرا جدا عن تطبيق المبادئ المحاسبية

**4-تقرير عدم إبداء الرأي:**

إنّ تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى المدقق ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة و البراهين التي تساعده على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية التدقيق أو بسبب ظروف خارجية عن إرادة هذه الأخيرة و المدقق على حد سواء .

و تمثل المعايير السابقة في ظل مجموعاتها الثلاث الضوابط و المقاييس التي يجب أن يلتزم بتطبيقها مدقق الحسابات عند مباشرته لمهنته و لكن يلاحظ أنّ هذه المعايير تحتاج إلى المزيد من الدراسة و التحليل ، و يجب أن يضاف إليها معيار يتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعملية التدقيق و في إعداد التقرير مع العلم أنّ معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي قد أضاف عام 1988م قسم خاص لمفاهيم و قواعد آداب و سلوك المهنة في دليل قواعد السلوك المهني و ذلك ليعكس المزيد من المسؤوليات للمدقق .

و ما هو جدير بالذكر أنّ الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) قد أكد على تطبيق هذه المعايير باعتبارها المعايير العامة، و ذلك في كتابه المنشور عام 1997م كما أكد أيضا عن أخلاقيات المهنة[1]

[1].أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق ،ص ص136-137.

**الفرع الثالث: خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي والوسائل و التقنيات المتابعة**

**خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي**

لكي تحقق مهنة التدقيق الخارجي أهدافها بكفاءة و فاعلية، يجب إتباع الخطوات الرئيسية الثلاث و هي كالآتي:

**الخطوة الأولى : الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة**

يجب على المدقق أن يتعرف على المؤسسة التي أسند إليه تدقيق حساباتها ، و من هذه الناحية تختلف المؤسسات باختلاف الشكل القانوني لها [1]. إذ أنّه ليس من الممكن تصور مهمة التدقيق في المؤسسة دون تخصيص وقت لجمع معلومات ومعطيات عامة حول هذه المؤسسة لأنّ على ضوء نتائج هذه الخطوة يحدد المدقق الخارجي تفاصيل الخطوات اللاحقة لإنجاز مهمته. والجدول التالي يوضح خطوات الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة:

الجدول رقم (1-3 ): خطوات الحصول على معرفة حول المؤسسة

| | |
|---|---|
| أ.أعمال أولية و اتصالات أولى مع المؤسسة | - التعرف على الوثائق الخارجية للمؤسسة<br>- التنظيم المهني زيارات ميدانية<br>- عناصر المقارنة بين المؤسسات<br>- حوار مع المسئولين<br>- -زيارات ميدانية<br>التعرف على الوثائق الداخلية |
| **ب** .انطلاق الأعمال | تكوين الملف الدائم إعداد برنامج المراجعة الأولي |

**المصدر : محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2005 ص 68.**

تتطلب معايير التدقيق الدولية من المدقق أن يحصل على فهم كاف للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية واعتبارات الرقابة الداخلية والمخاطر المتعلقة بتخطيط و ترتيب عمليات التشغيل[2].

و يسعى المدقق إلى تحقيق هدفين من فحصه و تقييمه لنظام الرقابة الداخلية هما :

**1-** تحديد أساليب الرقابة التي يمكن الاعتماد عليها )حتى يستطيع أن يحدد طبيعة و توقيت و نطاق الاختبارات الأساسية للتدقيق(

[1].خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن،2011،ص 150.

[2]. عبيد سعيد المطري،مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة ، دار المريخ للنشر ، السعودية 2000،ص55.

**2-** اكتشاف مواطن الضعف الجوهرية في النظام التي يجب إبلاغها لإدارة المؤسسة و من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على المدقق إتباع الخطوات التالية:

- تحديد أنواع الأخطاء و المخالفات الممكن حدوثها

تحديد إجراءات الرقابة المحاسبية اللازمة لمنع حدوث أو اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات تحديد ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية لدى العميل يتضمن إجراءات و أساليب الرقابة اللازمة ، و بجانب أهمية إبلاغ إدارة المؤسسة بمواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية فإنّ المدقق يهدف أساسا وراء دراسته لنظام الرقابة الداخلية إلى إبداء رأية حول صدق و عدالة أرصدة القوائم المالية . و لذلك تركز كافة إجراءات التدقيق مشتملة على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية على هذا الهدف الأساسي للتدقيق ، و يجب على المدقق عند فحصه لنظام الرقابة الداخلية أن يوجه كل انتباهه إلى مواطن الضعف الجوهرية )و التي تعرفها معايير التدقيق بخصائص أو صفات في النظام،أو بعدم الالتزام في تطبيق أساليب الرقابة الموضوعة و التي نشأ عنها مخاطر عالية تؤدي إلى عدم صحة القوائم المالية).

و لذلك يجب أن يهتم المدقق فقط بدراسة و اختبار أساليب الرقابة التي قد يؤدي عدم وجودها إلى حدوث أخطاء جوهرية في الأرصدة.

فقد يشتمل النظام على عدد معقول من أساليب الرقابة الجيدة لكن قد لا تكون كلها ذات أهمية ملموسة لعمل المدقق ،فإنّه مثلا عدم وجود فصل بين استلام النقدية من المدينين و تسجيلها بالدفاتر المحاسبية يمثل موطن ضعف جوهري قد يؤدي إلى أخطاء في أرصدة النقدية بالقوائم المالية.

هذا بينما يكون عدم اعتماد المختص للعمليات التي تدخل في اختصاصه –في حد ذاته –نقطة ضعف في نظام الرقابة الداخلية، لكن ليس بنفس درجة أهمية عدم الفصل بين وظائف تداول و تسجيل النقدية .

و بالطبع فإنّ تحديد أساليب الرقابة الهامة و غير الهامة ليس بالأمر الهين حيث يلزم الأمر استخدام الحكم المهني الذي يعتمد على الخبرة و الحنكة[1]

**الخطوة الثالثة : كتابة التقرير**

ينظر لتقرير مدقق الحسابات كمنتج نهائي للتدقيق من ناحية ،وكأداة للاتصال من ناحية أخرى، و يكون تقرير المدقق أداة لإبداء المدقق عن رأيه حول القوائم المالية التي قام بتدقيقها. و لتقرير مدقق الحسابات أهمية خاصة لكل الأطراف المهتمة بخدمة تدقيق القوائم المالية للمشروع لكل من المدقق ،و إدارة المشروع و المتعاملين و سوق المال والمنظمات المهنية . و لتقرير المدقق أهمية كبيرة تتمثل في[2]:

**1-أهمية التقرير لمدقق الحسابات**

يمثل التقرير أهمية خاصة لمدقق الحسابات للأسباب التالية:

أ. أنّ التقرير دليل و مؤشر على إنجاز المدقق للتكليف بتدقيق القوائم المالية للمشروع

[1] وليم توماس و أمرسونهنكي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج،الجزء الثاني،دار المريخ للنشر،السعودية، 2006،ص198 .

[2] .عبد الوهاب نصر علي ،خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، المراجعة الحديثة لحسابات الشركات المقيدة بالبورصة ،الجزء الأول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001،ص ص161-162.

ب. أنّ التقرير سيوجه في المقام الأوّل للمساهمين الذين كلفوه بأداء المهمة فهو أداة لإشباع طلبهم

ج. أنّ التقرير وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في المشروع و يستفيد من ردود فعلهم نحوه إنجاحها في إعداد و عرض التقرير مستوفيا لمعايير التقرير أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة للتدقيق

2- **أهمية التقرير لإدارة المشروع**

تهتم إدارة المشروع بالتقرير للأسباب التالية:

أ.أنّ تقرير مدقق الحسابات دليل على وفائها بمسؤوليتها عن القوائم المالية ب .أن رأي مدقق الحسابات الخارجي وسيلة لإضفاء الصدق على القوائم المالية.

ب. أن رأي مدقق الحسابات الخارجي مؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية العامة عند نشر القوائم المالية. أن رأي المدقق الخارجي خصوصا النظيف دليل على عدم ارتكابها تحريفا متعمدا في القوائم المالية .

ج. أن رأي مدقق الحسابات الخارجي يطمئن أصحاب المصلحة في المشروع على أنها تلتزم بالتشريعات و اللوائح.

د. أن هناك علاقة بين رأي المدقق الخارجي و الثواب المادي و المعنوي لها من جانب الجمعية العامة.

3- **أهمية التقرير للمتعاملين في سوق المال**

توجد أهمية لتقرير المدقق لهذه الطائفة للأسباب التالية :

**1-** أن تقرير المدقق الخارجي يحقق لهم قيمة مضافة من المعلومات التي توصلها لهم القوائم المالية

**2-** أن رأي المدقق الخارجي على القوائم المالية يؤثر على مدى إمكانية اعتمادهم عليها ووثوقهم في المعلومات التي توصلها لهم هذه القوائم

**3-** .أن العديد من قراراتهم تتأثر برأي المدقق الخارجي و بنوع الرأي نفسه

**4-** .أن تقرير المدقق الخارجي بما يحمله من رأي فني ،له على القوائم المالية مستند أساسي في محددات العديد من قرارات هؤلاء المستخدمين.

4- **أهمية التقرير للمنظمات المهنية**

تهتم هذه المنظمات بتقرير المدقق الخارجي للأسباب التالية:

**1-** لكي تضمن استمرار تحقيق التقرير لأهدافه فيما يتعلق بتوصيل رأي المدقق لمختلف الأطراف المستفيدة

**2-** .لكي تطمئن و تتابع مدى التزام المدقق الخارجي المنتمي إليها ، بمعايير إعداد و عرض التقرير

**3-** .لكي تحدّد ما إذا كانت هناك حاجة لإصدار إرشادات جديدة لتطوير التقرير من عدمه

**4-** .لكي تتابع مدى حرصها على أعضائها وجودة التدقيق ككل

**5-** .لكي تحسم ما قد يطرأ من مشاكل خاصة بالممارسة المهنية في مجال إعداد و توصيل المدقق الخارجي لتقريره

- يجب أن يتضمن تقرير المدقق الخارجي عن تدقيق القوائم المالية للمشروع العناصر الرئيسية التالية[1]:

1- **العنوان:** يجب أن يعنون التقرير بعبارة )تقرير مدقق الحسابات( لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين مثل مديري المنشأة و مجلس الإدارة أو المدققين الآخرين الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني الذي يلتزم به المدقق الخارجي .

2- **الموجه إليهم التقرير:** يجب أن يوجه تقرير المدقق الخارجي إلى الفئة المعيّنة وفقا لظروف عملية التدقيق و القوانين و اللوائح ،و يوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو أعضاء مجلس إدارة المنشأة التي تمّ تدقيق قوائمها المالية .

3- **الفقرة الافتتاحية:** و هي الفقرة الأولى في تقرير مدقق الحسابات و يجب أن يتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تمّ تدقيقها ،سنة التدقيق ، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية ، و مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية و إبداء الرأي عليها.

4- **فقرة النطاق:** و هي الفقرة الثانية في التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ و يجب أن تتضمن ما يلي :

- وصفا لنطاق التدقيق
- أداء مدقق الحسابات لإجراءات التدقيق
- الهدف من تخطيط و تنفيذ التدقيق
- وصف عملية التدقيق، و أن أعمال التدقيق التي قام بها توفر أساسا مناسبا لإبداء الرأي عن القوائم المالية.

5- **فقرة الرأي** : و هي الفقرة الثالثة و الأخيرة في حالة التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ و تتضمن الإشارة إلى رأي المدقق على القوائم المالية ككل وفقا لمعايير التدقيق.

6- **تاريخ التقرير:** و دلالة تاريخ التقرير أنه يوضح للقارئ أن المدقق قد أخذ في اعتباره تأثير الأحداث و المعاملات التي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية و التي نمت إلى علمه حتى ذلك التاريخ حتى لو كانت تالية لتاريخ نهاية السنة المالية . و عادة يقدم التقرير خلال الثلاثة الشهور التالية لتاريخ نهاية السنة المالية فإذا فرضنا أن سنة التدقيق كانت 2001م معنى ذلك أن التقرير غالبا ما يقدم اعتبارا من 2002/1/1م حتى 2002/03/31 م

**وسائل و تقنيات تنفيذ التدقيق الخارجي**

إنّ المدقق لكي يتمكن من الإدلاء برأيه حول صدق و عدالة الحسابات و القوائم المالية فإنّه لابد له من إتباع خطوات منظمة كما رأينا سابقا ، و في سبيل تحقيق ذلك لابد له من استخدام وسائل و تقنيات تمكنه من جمع الأدلةّ و البراهين اللازمة له للإدلاء بذلك الرأي.ومن أهمها[2]:

- **المعاينة و الجرد الفعلي :**

[1].عبد الوهاب نصر علي ، المرجع السابق ،ص163

[2].عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، مرجع سابق ،ص81.

لكي يتأكد المدقق من صحة و حقيقة الرصيد الدفتري للأصل ، فإنّه يجب عليه معاينة الأصل على الواقع و كذلك الوثائق المثبتة لوجوده ، و القيام بعمليات العد و القياس و الجرد. و هذه الوسيلة تعتبر أهم و أقوى وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل .

- **المراجعة المحاسبية :**

يهدف هذا الإجراء إلى التأكد من سلامة الأرقام و البيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات و الدفاتر و الكشوف و القوائم المالية ،و ذلك من الناحية الحسابية فقط.و رغم بساطة هذا لوسيلة ،إلاّ أنّها وسيلة ضرورية تمكن المدقق من التأكد من الصحة الحسابية للمراحل المختلفة من مراحل العمل المحاسبي .

**المراجعة المستندية :**

إنّ المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما،يعتمد عليها المدقق في التأكد من الحدوث الفعلي لواقعة معينة، و من الصحة المتعلقة بها ، و تعتبر المرجعة المستندية من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على أدلةّ الإثبات في التدقيق،و يتوقف نجاح عملية التدقيق على دقة أدلة التدقيق المستندية، حيث أنّها تساعد المدقق على الربط بين الأحداث و التصرفات المالية التي تمت بالمؤسسة.

- **فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية :** إنّ هذا الإجراء يعتبر هاما و ضروري لعمل المدقق ،و يجب عليه القيام به، فمن خلاله يتمكن المدقق من تحديد نطاق عملية التدقيق ،و تقدير مدى الاعتماد على ذلك النظام ،و تحديد حجم العينة و الاختبارات التي يجب عليه أن يقوم بإجرائها.

**المبحث الثالث : الإطار العام لمهنة المدقق الخارجي**

**المطلب الأول : مهنة المدقق الخارجي :**

**الفرع الأول : مهنة المدقق الخارجي :**

تعددت الألقاب التي تطلق على المراجعين الخارجيين ، واختلفت من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال يطلق عليه في الجزائر " محافظ الحسابات " وفي بعض الدول يطلق عليه "مراقب الحسابات " أو "مندوب الحسابات" أو " المحاسب القانوني ".لكن هذه الألقاب لم تغير من الدور الأساسي له .فهو بذلك شخص مؤهل ومدرب ومستقل ومحايد ومسؤول عن إبداء رأي فني حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة على المركز المالي لها [1] .

المدقق الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة ، وعلى المدقق الخارجي التحقق إذا كانت الإدارة كفؤة في إدارة أموالهم ، وعلى المدقق أو من ينوب عنه حضور اجتماع الهيئة العامة وتلاوة تقريره و الإجابة عن استفسارات أعضاء الجمعية العامة ( المساهمين [2]

[1].كريمة علي الجوهر واخرون ، التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات ، دون طبعة القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 155.

[2].هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية ، مرجع سبق ذكره ص 25.

المدقق الخارجي : هو طرف خارجي يزاول مهنة المراجعة من خلال مكتب خاص ، يفترض منه صفة الاستقلال وعادة ما يقوم بمراجعة القوائم المالية المنشورة للشركات سواء كانت شركات تجارية أو خدمية .ويتم مزاولة هذه المهنة بترخيص خاص معتمد وفقا لقوانين مزاولة المهنة . وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للشركة فإن المدقق الخارجي يمكنه أيضا القيام بمهام مراجعة الالتزام التشغيلية لنفسية الشركة .كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته منشأة (مكتب ) مراجعة وتطلب المعايير المنظمة للمهنة أن يتصف المدقق الخارجي بالاستقلال و الحياد حتى يمكنه أداء مهمته بموضوعية ودن تحيز .[1]

**الفرع الثاني :الخدمات التي يقدمه المدقق الخارجي**

الخدمات التي يقدمها المدقق القانوني إما خدمات يقوم بتقديم تقرير حولها يبين رأيه حول عدالة أو عدم عدالة البيانات المالية المحضرة و المقدمة من قبل طرف أخر من هذه الخدمات مايلي[2]:

أ. **فحص البيانات المالية** : ويمثل تدقيق البيانات المالية لأجل إعطاء الرأي حول عدالتها وهذا النوع من التدقيق يشمل الحصول وتقييم القرائن حول البيانات المالية التاريخية و التي تحتوي على إقرارات الإدارة.

ب. **الاطلاع** : يشمل الاستفسارات من إدارة المؤسسة و التحاليل المالية، أن تقرير الاطلاع ينص " لم يأتي إلى علمنا أية معلومات مادية تتطلب التعديلات في البيانات المالية لأجل أن تطابق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ". هذا النوع من الخدمات تقوم بها المؤسسات التي تقوم بالتدقيق ،لأنه أكثر كلفة ، أو تقوم بها المؤسسات بالنسبة إلى البيانات المالية المرحلية

**الإجراءات المتفق عليها:** وهي خدمة ينفق عليها العميل و المدقق، ومثال على ذلك القيام بتدقيق حساب الأرباح و الخسائر فقط ، وتقديم تقرير حوله.

أما الخدمات الأخرى التي يقوم بتقديمها المدقق القانوني بحكم تأهيله العلمي و التي لا يقدم تقرير بشأنها في:

- خدمات مسك الدفاتر .
- الاستشارات الضريبية.
- الاستشارات الإدارية .

**الفرع الثالث : مسؤوليات المدقق الخارجي**

مدقق الحسابات هو الوكيل عن المجتمع في الاطمئنان عن أمواله المستثمرة لوحدات القطاع العام وهو الشخص المحايد في إبداء الرأي عن دلالة محتويات القوائم المالية في شركات القطاع الخاص ،فهو وكيل عن أصحاب رأس المال ، والمدقق عند قيامه بمهامه عليه أن يلتزم بتطبيق إجراءات و أساليب متعارف عليها في مجال المهنة ،و قد يحدث أن لا يلتزم المدقق بهذه الإجراءات إمّا عمدًا أو سهوً ا و في الحالتين يجب مساءلته عن ما أرتكبه من أخطاء أو إهمال أو تقصير، و المسؤولية في القانون تعني الالتزام بتحمل الجزاءات التي يقرها القانون لمن يخالف أحكامه و تتضمن هذه المسؤولية ما يلي:

❖ مسؤولية مدنية

[1].نفس المرجع ، ص30.

[2]. هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية مرجع سبق ذكره ، ص - 25-26 .

- مسؤولية جنائية
- مسؤولية تأديبية [1]

1. **المسؤولية المدنية:** تتمثل المسؤولية المدنية للمدقق في مسؤوليته اتجاه العميل و اتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية فهي تنطوي على مخالفة حقوق عميل التدقيق أو الطرف الثالث ، و يقتصر العقاب هنا على دفع تعويض مادي[2]
2. **المسؤولية الجنائية:** لقد أوضحنا في الفقرة السابقة على أن المسؤولية المدنية للمدقق تتمثل في مسؤوليته اتجاه عميله و اتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، و التي تعطي للطرف المتضرر من تصرفات المدقق الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع حجم الضرر ،أمّا المسؤولية الجنائية للمدقق فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات و البيانات المالية التي تمّ تدقيقها و إنمّا إلحاق الضرر بالمجتمع .
3. **المسؤولية الأخلاقية) التأديبية(** : هذه المسؤولية تنتج عن الإخلال بأخلاقيات و كرامة المهنة حيث يجب على المدقق أن لا يتصرف بشكل يسيء إلى سمعته المهنية فكل مهنة و منها مهنة التدقيق لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة

**الفرع الرابع: حقوق و واجبات المدقق الخارجي**

**أوّلاً:حقوق المدقق الخارجي**

لكي يتمكن المدقق الخارجي من القيام بمهامه و إنجاز عملية التدقيق الموكلة إليه بكفاءة و فعالية فإنّه يجب أن يكون متمتعا بالعديد من الحقوق التي نسردها فيما يلي:

- ✓ حق طلب موافاته بما يراه ضروريا للقيام بعمله من الأشخاص الذين يتعامل معهم .
- ✓ حق الإطلاع في أي وقت على الدفاتر و السجلات و المستندات الإلزامية و الاختيارية في الشركة لإبداء رأيه المحايد .
- ✓ حق تحديد وقت الجرد للتأكد من عدالة تصوير البيانات المالية للشركة
- ✓ حق الحصول على صورة من الاستفسارات والبيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور الجلسات
- ✓ حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد في حالات الضرورة القصوى
- ✓ حق حضور اجتماع الهيئة العامة و اعتبار الاجتماع باطل إذا لم يحضره
- ✓ حق المدقق في مناقشة عزله مع حق حبس المستندات و الأوراق حتى يحصل على أتعابه
- ✓ حق الاعتذار و الامتناع عن العمل بعد انتخابه

**ثانيا : واجبات المدقق الخارجي**

[1] -غوالي محمد بشير ،دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بورقلة ،رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في علوم التسيير ،فرع إدارة الأعمال ،جامعة الجزائر، 2003-2004،ص47.

[2] - نصار محمد البطوش، مرجع سابق،ص21.

من أهم الواجبات اللاتي ألقاها القانون على عاتق المدقق:

- ✓ مراعاة أصول المهنة: هذه العبارة مشتقة من القسَمْ الذي يؤديه المدقق
- ✓ وضع تقرير سنوي خطي عن حالة الشركة و ميزانيتها موضحا ما يلي:
- ✓ مطابقة الحسابات الختامية و المركز المالي المعروضة على الهيئة العامة للقوانين و لدفاتر الشركة
- ✓ موْقف المديرين و أعضاء مجلس الإدارة من حيث تقديمهم للمدققين جميع البيانات التي طلبوها للقيام بمهمتهم
- ✓ الرقابة على صحة إجراء تأسيس الشركة: و يقوم المدقق بهذه المهمة تلقائيا ما لم يعين لرفع أية مسؤولية قد تتحقق عليه
- ✓ رقابة سير أعمال الشركة و تدقيق حساباتها:و ذلك دون التدخل في الإدارة و أن يبحثوا في تنظيم الدفاتر و أصولها
- ✓ حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين :و ذلك ليتمكن من مناقشة تقريره ،و التأكد من صحة النصاب القانوني لعقد الاجتماع

.

- التدقيق و التحقيق في موجودات الشركة و التزاماتها :إنّ المدققين مسؤولين عن اقتطاع المبالغ المخصصة للاحتياطي الإجباري و الاحتياطات الأخرى و الاستهلاكات حسب النسب الواردة في النظام

**المطلب الثاني: تقرير المدقق الخارجي**

**الفرع الأول: شكل ومضمون المدقق الخارجي**

**1- تعريف تقرير المدقق الخارجي:**

هو عبارة عن " وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال مقام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبة ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط المركزي المالي".[1])

ومن جهة أخرى يقصد به" المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية، وهو وسيلة وأداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات على القوائم المالية محل المراجعة"[2]

**2- النواحي الشكل لتقرير المدقق الخارجي:**

تقرير المدقق الخارجي ـ شأنه شأن أي تقرير آخر ـ يجب أن تتوف فيه شروط معينة حتى يحقق الغرض منه، وبعض هذه الشروط يتعلق بالنواحي الشكلية، والبعض الأخر يتعلق بمحتوى التقرير، وبعضها ينصب على العمل الذي قام به مدقق الحسابات، والبعض الأخر يتضمن خلاصة موجزة لرأي الفني،

ويمكن إيجاز النواحي الشكلية في تقرير مدقق الحسابات في الآتي:[3]

- أن يتضمن التقرير تاريخ عداده.

[1]. سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، تدقيق الحسابات (01)، مرجع سبق ذكره، ص 243

[2].نوال صالح بن عمارة، المرجع والرقابة في المصارف الإسلامية، ط03, الجزائر، دار وائل للنشر، 2013، ص 264

[3]نفس المرجع السابق، ص 244

- أن يتم توجيه التقرير إلى النشأة أو المؤسسة باعتبار مدقق حسابات وكيلا عنها، مع ذكر اسم المنشأة بدقة.
- أن يراع توخي الدقة والوضوح في اختيار العبارات والمصطلحات.
- أن يوضح رأيه في التحفظات المتضمنة في تقريره بشكل واضح ومباشر.
- يجب أن يوقع مدقق الحسابات على تقريره بشخصه، ويوضح بجانب التوقيع رقمه في سجل المحاسبين ومدقق حسابات، وكتابة اسمه بالكامل فوق التوقيع.

تجد الإشارة إلى أن تقرير مدقق الحسابات ينعي أن يكون مكتوبًا لا مشافهةً، وتحكم هذا التقرير اعتبارات قانونية تتضمنها التشريعات القانونية السارية في الدولة، واعتبارات مهنية تخرج من الهيئات المهنية.[1]

ويمكن للجنة التدقيق المساهمة بدور فعال في تحسين جودة التقارير المالية المنشآت عن طريق ممارسة أنشطة معينة والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية.[2]

**الفرع الثاني: أنواع التقارير**

إن الرأي الذي يتم التعبير عنه في تقرير المراجعة قد يكون واحد من بين الأنواع التالية:[3]

**1- تقرير المدقق بدون تحفظ:**

**2-** يجب أن يتم التعبير عن رأي غير متحفظ للمدقق عندما يستنتج أن القوائم المالية تعطى صورة صادقة وعادلة، أيضا بشكل ضمني إلى أن أي تغيرات في المبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها وأثرها يتم تحديدها والإفصاح عنها على نحو صحيح في القوائم المالية.

**3- تقرير المدقق المتضمن رأي المتحفظ:**

إن هذا التقرير يتم إصداره عندما يستنتج المدقق أن الرأي الغير المتحفظ لا يمكن أن يتم التعبير عنه إلا ان أثر اختلاف أو تعارض مع الإدارة أو قيد في النطاق ليس ماديا للدرجة التي تتطلب إصدار رأي عكسي أو الامتناع عن إبداء الرأي. إن الرأي المتحفظ يجب أن يتم التعبير عندما يتم عرض القوائم المالية بعدالة باستثناء.

**4- تقرير المدقق الذي يتضمن الامتناع عن إبداء الرأي:**

إن هذا التقر1-3): أن يتم التعبير عنه عندما يكون الأثر المحتمل للقيد في النطاق مادي والمقنع جدا للدرجة التي معها لا يكمن للمدقق أن يكون قادر على الحصول على دليل إثبات تدقيق كاف وملائم ولذلك لن يكون قادرا على التعبير عن رأي عن القوائم المالية.

والأشكـال التالية صياغة لنماذج تقرير المدقق:

[1].سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، تدقيق الحسابات (01)، مرجع سبق ذكرهن ص 244

[2].مراد حسين العلي، معايير التدقيق الدولية، ط 01، الأردن، دار غبداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 149

[3].أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص654

**الشكل رقم ( 1–3)** : نموذج تقرير بدون تحفظ

تطبيق للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة ب ..... يشرفني أن اقدم لكم تقرير حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من .....إلى .....

**1) تقرير حول المراقبة والشهادة:**

أ) قمت بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط.

"ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم الدقة وعدم الشرعية اللتين لا تعارضا الشهادة".

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية الحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم ووضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

"ملاحظات ومعلومات إضافية محتملة".

ج) نظرا للاجتهادات التي قمت بها وفقا لتوصيات المهنة، بإمكاني الشهادة بأن الحسابات السنوية كما تظهر في الصفحات ..... لهذا التقريرشرعية وذات مصداقيةكما أنها تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط، الماضي بالإضافة على الحالة المالية وممتلكات مؤسستكم في نهاية النشاط.

**2) معلومات:**

طبقا للقانون ألمكم بالأمور الآتية:

تم في .....

يوم .....

الإمضاء.....

**ملاحظة:** يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة إلى التقرير.

**المصدر**: نسرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المستر في العلوم المالية المحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2012/2011، بالاعتماد على:- dspace.Univ Biskra.dz:8080/jspui/Handler، ص 31

**الشكل رقم ( 1–4)** : نموذج تقرير متحفظ

طبقا للمهمة التي كلفت بها من طرف الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ..... يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط المغطى للفترة من..... إلى .....

**1) تقرير المراقبة والشهادة:**

أ) قمت بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط.

" ملاحظات تصريحات حول عدم الدقة وعدم الشرعية المحتملة اللتين لا تعارضا الشهادة".

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومة المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

" ملاحظات ومعلومات إضافية محتملة".

ج) يجب عليّ ضان أبدى تحفظات حول النقاط الآتية:

تحت التحفظات المشار إليها أعلاه ونظر للاجتهادات التي أديتها طبقا لتوصيات المهنة، أقدر أنه بإمكاني الشهادة أن الحسابات السنوية كما هي مقدمة في الصفحة ..... لهذا التقرير، منتظمة وصادقة ومصداقية، وتعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط السابق أيضا الحالة المالية وممتلكات مؤسستكم في نهاية النشاط.

**2) معلومات:**

طبقا للقانون أعلمكم بالأمور الآتية:

تم في .....

يوم .....

الإمضاء.....

**المصدر**: نسرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص 32

**الشكل رقم ( 1–5)** : تقرير الامتناع عن إبداء الرأي

إلى.....

تقرير عام

رفض الإدلاء بالشهادة

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم العامة المنعقدة ب ..... يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطيّ الفترة: من .....إلى .....

**تقرير حول المراقبة والشهادة:**

أ) قمت بمراقبة حساباتكم السنوية لهذا النشاط وسجلت ما يلي:

.....

أثناء قيامي بعملية المراقبة قمت بانتقاء الملاحظات التالية:

.....

.....

.....

كما هي مقدمة في الصفحات.....، لهذا التقرير والتي لا تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط السابق، أيضا الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومة المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم ووضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة

لا أستطيع تأكيد مصداقية هذه المعلومات.

اسم المدقق.....

في..../...../....

العنوان.....

الإمضاء

المصدر: نسرين حشيشي،دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مرجع سبق ذكره،ص 33

**الفرع الثالث: أهمية إعداد التقرير مراجع الحسابات الخارجي**

تظهر أهمية التقرير مراجع الحسابات في عدة عوامل أهمها:[1]

1. يُعد التقرير خلاصة لما وصل إليه مراجع الحسابات الخارجي في عمله، حيث أن عملية المراجعة تتيح للمراجع فرصة التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات الإدارة، والتي تنعكس في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي:
2. تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات الخارجي باعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة.
3. إن تقرير مراجع الحسابات الخارجي يعتبر المؤشر على مدى التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد والنشر القوائم المالية:
4. يُتبر تقرير مراجع الحسابات الخارجي الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع المدنية والجنائية لإبراز أوجه القصور وإهمال

ومما سبق يتضح ان تقرير المراجعة له أهمية بلغة خاصة للأطراف المهتمة كالمساهمين والمتعاملين الاقتصاديين الخارجيين، ويجدر الإشارة إلى ان تقرير له أهمية للمراجع في حد ذاته خاصة وانه يُظهر مدى نجاحه في إعداد وعرضه مستوفيا للمعايير كأحد المؤشرات الهامة على أدائه لمهمته.

**المطلب الثالث : دور المدقق الخارجي في إضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية**

يلعب المدقق الخارجي دور مهم وفعال من خلال الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وما ينتج عنها من مخاطر جوهرية ، وذلك بإضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر جودة وفائدة لمستخدميها من خلال قيامه بإبداء رأيه في صدق وعدالة القوائم المالية ، التي تعدها الشركة خلال تقريره المدعم بالقوائم المالية

**الفرع الأول : الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .**

ولتحقيق جودة المعلومات المحاسبية يتأكد المدقق الخارجي من مدى اعتماد الشركة على أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات ، ويمكن توضيحها فيما يلي[2]

**الإفصاح في صلب القوائم المالية** : حيث وضح المعيار IAS 1 كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من مبادئ محاسبية وقواعد وطرق العرض وذلك لضمان قابلية مقارنتها ، والقوائم المالية التي يجب على الشركة إعدادها هي الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تغير الأموال الخاصة ، جدول تدفقات الخزينة وملحق[3]

**استخدام المصطلحات و العرض المفصل** :إن أهمية المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم المالية من أجل تسهيل الغموض في المعلومات ، كما أن للاختصار في عض البنود تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل .

[1] نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصاريف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

[2] 1. صديقيمسعودوصديقيفؤاد،" انعكاساتالنظامالمحاسبيالمالي (SCF) على سياساتالإفصاحفيالجزائر"،الملتقىالوطنيحول :واقع.وآفاقالنظامالمحاسبيالمال فيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر،جامعة الوادي،يومي5 -6ماي2013،ص5-6.

[3] . محمدأبونصاروجمعة حميدات،" معاييرالمحاسبةوالإبلاغالمالي"، دار وائل للنشر، عمان، 2008،ص20

**الإفصاح عن الملاحظات و الإيضاحات** : لقد تطور حجم وجود الملاحظات و الإيضاحات في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في تفسير و الشرح البنود الغامضة ويجب تجنب التكرار في الشروح وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات و الإيضاحات .

**استخدام الجداول و الملاحق الإضافية** :إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية ، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك

القوائم المالية .كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة لفهم ، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب و الشكل و المحتويات ويشمل الملحق المعلومات التالية[1] :

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية .
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية المالية ، حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة .
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و الفروع أو الشركة الأم وكذلك التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة

**الفرع الثاني : معايير جودة المعلومات المحاسبية**

أهم المعايير التي تحجج جودة المعلومات المحاسبية مايلي[2]

1. **معايير قانونية** : التي يتم من خلالها سن التشريعات و القوانين التي تتعلق بتنظيم عمل الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة ([3])، وذلك بما يتوقف مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات الإفصاح الكافي عن أدائها .
2. **معايير رقابية** : تعتبر الرقابة الركيزة مهمة بالنسبة لكل من مجلس الإدارة و المستثمرين ، ويتوقف نجاح العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل الأجهزة الرقابية في تنظيم المعالجة المالية إن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد و القوانين المطبقة
3. **معايير مهنية** :تهتم الهيئات و المجالس المهنية بإعداد معايير المحاسبية و التدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية ،مما ينتج عليه ضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وهذا ما نتج عنه ظهور مفهوم مساءلة الإدارة من قبل المساهمين للاطمئنان على استثماراتهم

---

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب سنة 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ،يحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 ،الفصل 8 ،ص 38

2 هوأمجمعة ولشعورينوال، مرجع سابق، ص 18-19

3. 2 فاطمة الزهراء رقايقية، " مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"- ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1 ، 2014 ص 55 ،

4. **معايير فنية** :إن مفهوم جودة المعلومات تتحقق بتوفر معايير فنية التي تعكس على جودة التقارير المالية ، وعليه يمكن القول أن وجود التقارير المالية وعليه يمكن القول أن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثره كبير في تحسين الأداء المالي[1]

**الفرع الثالث : دور تقرير المدقق الخارجي في التقليل من عدم تماثل المعلومات**

بسبب الفضائح المالية الخطيرة التي أدت إلى زوال بعض الشركات ، نتيجة غياب جودة المعلومات ، مما دفع الهيئات الرقابية إلى فرض مجموعة من التقارير إلى توصيل المعلومات لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالشركة يقوم المدقق الخارجي بفحص المعلومات الواردة في التقارير المسيرين وهذا حسب المادة 23-1 من القانون 10-1 [2]نصت على مايلي " يضطلع المدقق الخارجي بالمهام التالية :

يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو ألشركاء أو حاملي الأسهم ..." ، كما تطرقت المادة 745 مكرر 4-2 من القانون التجاري الجزائري[3] إلى هذا الموضوع بقولها :"كما يدققون في صحة المعلومات في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ، حسب الخالة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين ...'

وعليه فإن على المدقق الخارجي المعلومات فحص المعلومات الواردة في تقرير المسيرين وذلك لتفادي إعطاء أية معلومات خاطئة للمساهمين ، كما ألزم المشرع الجزائري مسيري الشركة وضع تقارير تحت تصرف المدقق الخارجي وذلك لمدة أربعة أشهر على الأكثر قبل إقفال السنة المالية وهذا حسب المادة 716 من المدقق القانون التجاري الجزائري كما أن هناك مهام أخرى تقع على عاتق المدقق الخارجي لتخفيض عدم تماثل المعلومات نذكر منها

1. مهام تتعلق بإعلام حملة الأسهم : يلتزم المدقق الخارجي بإعلام حملة الأسهم بعض الأمور التي تتعلق ب : الاتفاقيات المبرمة بين الشركة واحدة مسيريها

تعديل تقديم الحسابات أو طرق التقييم

2. مهمة الكشف عن أخطاء والمخالفات المكتشفة أثناء المراقبة .

3. إعلام المسيرين كما جاء ذلك في المادة 34 من القانون 10-01 و المادة 23-05 من القانون 10-01 على المدقق الخارجي أن " يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكشفه أو اطلع عليه ، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة[4] ".

---

1. المرجع نفسه ، ص 19.

2. قانون رقم10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 ،يتعلقبمهنالخبيرالمحاسبومحافظالحسابات والمحاسب المعتمد

3. 2.الأمر رقم75 -59المؤرخفي 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 الذييتضمنالقانون التجاري،المعدل والمتمم.

4. الجريدة الرسميللجمهورية الجزائرية،العدد30 ، المرسومالتنفيذيرقم 11/ 02المؤرخ في 23 جمادي الثانية 1432 الموافق 26 ما2011،يحددمعاييروتقاريرمحافظ الحساباتوأشكالوآجال إرسالها،ص19

**خلاصة :**

تم التطرق في هذا الفصل إلى التدقيق الخارجي بصفة خاصة ،بحيث ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود شخص محايد ومستقل يقوم بفحص إعمال وأنشطة المؤسسات وتحقق من سلامتها ، كما تبين لنا أن المدقق الخارجي ينهي مهمته بإعطاء رأيه حول صدق وشرعية الحسابات مدعم بأدلة وقرئن إثبات ،أي معرفة هل الحسابات تعكس كليا ، جزئي أو لا تعكس المالية للمؤسسة موضوع التدقيق ، ولكي يصل إلى هذا الرأي عليه جمع معلومات حول محيطها ، ومحتوى المنتج النهائي لها و المتمثل في الوثائق المالية .

ولذلك يعتبر قيام المدقق الخارجي لتقييم نظام الرقابة الداخلية من المهام الرئيسية التي يبدأ بها المدقق برنامج عمله داخل المؤسسة لأول مرة .كما أن له دور جوهري يتركز حول توفير الثقة في القوائم المالية المدققة وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني,

**خاتمة الفصل:**

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إلى أن التدقيق الخارجي هو عبارة عن الدراسة الإنتقادية لنظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسة من طرف مهني مستقل ،و ذلك بهدف تقديم رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية و التي يتم إعدادها من طرف إدارة المؤسسة.

و قد ازداد الاهتمام بالتدقيق الخارجي و هذا نظرا للدور الذي يلعبه و الفائدة التي يعود بها سواء للأطراف الداخلية للمؤسسة أو الأطراف الخارجية نجد أن التدقيق الخارجي يضم ثلاث أنواع إلا أن لكل نوع معايير و قواعد تحكم ممارسته، و التي يجب احترامها و تطبيقها عند ممارسة عملية التدقيق الخارجي.

إن المدقق الخارجي كغيره من المهنيين فعند قيامه بأداء مهامه يتمتع بمجموعة من الحقوق و تقع عليه واجبات يقوم بتحقيقها و يتحمل مجموعة من المسؤوليات.

إن المدقق الخارجي عند قيامه بممارسة مهنته ،يقوم بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق حتى يستخرج نقاط القوة و الضعف لهذا النظام ، حيث أنه يركز على نقاط الضعف و يجمع أدلة الإثبات الكافية و المقنعة حتى يدلي برأيه حول مدى عدالة القوائم المالية.

# الفصل الثاني:
# دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي

**مقدمة الفصل:**

تسعى المؤسسة دوما لأن تكون في أفضل صورة سواء كان أمام الملاك أو العملاء أو المسيرين أو الزبائن...،

و حتى تتمكن من ذلك أصبحت المؤسسة اليوم تهتم بتحسين أدائها المالي و بالطريقة التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها ، فالأداء المالي يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة ، فهو يهتم بربحية المؤسسة و بالتالي بقائها و إستمراريتها و حتى تستطيع المؤسسة التميز بأدائها المالي فهي تمارس الرقابة في مختلف المستويات التنظيمية ، ففيما سبق كانت مسؤولية الرقابة و تحسين الأداء المالي تلقى على عاتق مراقب التسيير و المدقق الداخلي ، لكن حاليا و بالنظر إلى التطورات الحديثة في مهنة التدقيق أصبح المدقق الخارجي يلعب دورا مهما في تقييم و تحسين الأداء المالي و تحقيق فعاليته.

و للتعرف أكثر على الأداء المالي و لتحديد دور المدقق الخارجي في تحقيق فعاليته ، فإننا سنقسم هذا الفصلإلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تحت عنوان ماهية الأداء المالي و الذي سنتطرق فيه إلى مفهوم الأداء و تطوره و علاقته بالفعالية و تقييم الأداء المالي و أهدافه و العوامل و خطوات تقييم الأداء المالي، أما في المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان أسس تقييم الأداء المالي و الذي تطرقنا فيه إلى مصادر معلومات تقييم الأداء المالي و الأطراف المستفيدة منه ،أما في المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان دور التدقيق الخارجي في تقييم الأداء المالي و تحقيق فعاليته فسنتطرق فيه إلى المؤشرات التقليدية و الحديثة لتقييم الأداء المالي و أخيرا دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة.

**المبحث الأول : ماهية الأداء المالي**

تسعى دائما المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق فعالية أداء مالي وهذا ما سيتناوله هذا المبحث

**المطلب الأول: مفهوم الأداء و تطوره وعلاقته بالكفاءة و الفعالية**

رغم الدراسات العديدة التي أجريت حول موضوع الأداء،إلاّ أنّ الكتاب في هذا المجال لم يتوصلوا إلى إجماع حول مفهوم محدّد له نظرا لتعدد اتجاهاتهم و اختلاف الأهداف المتوخين من دراساتهم[1].

**الفرع الأوّل : مفهوم الأداء و تطوره :**

هنالك عدة تعاريف للأداء نخص بالذكر ما يلي:

**التعريف الأوّل** : يستمد مصطلح الأداء أصله من اللغة الإنجليزية و بالذات من الفعل to performو الذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[2].

**التعريف الثاني:** الأداء هو:"تعظيم المخرجات تحت قيد تدنئة المدخلات ،أي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بواسطة الحصول على أقصى مخرجات مع ضمان تدنئة المدخلات ، و يمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية و غير مالية ".[3]

**التعريف الثالث:** عرّف الأداء أيضا بأنّه: " محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها كافة و توجيهها نحو تحقيق أهدافها ، فالأداء هو دالة لأنشطة المؤسسة كافة و هو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من جوانبها المختلفة ، و هو الفعل الذي تسعى أطراف المؤسسة لتعزيزه ،و بالتالي فإنّ الأداء يعكس نجاح أو فشل المؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق أهدافها.[4]"

**التعريف الرابع:** أمّا Françoise Giraud فقد عرّف الأداء بأنّه يمثل الثنائية )تكلفة،قيمة( :" فهو يرى أنّ مفهوم الأداء توسع و ذلك بالنظر إلى تعدد و تنوع مجالاته ،فهو يشمل في آن واحد تدني التكاليف و إنتاج القيمة ،فحسب رأيه فإنّ المؤسسة التي تحقق المردودية و المتمتعة بأداء عالي هي تلك المؤسسة التي تستطيع أن تنجز و تحقق مختلف أنشطتها و أعمالها بكفاءة و فعالية عالية، أي أنّها تتحكم في تكاليفها من جهة ،و من جهة أخرى تقوم بإنتاج القيمة )تحقق أهدافها).

إنّ المؤسسة القادرة على تلبية احتياجات عملائها و إرضائهم )تقديم الخدمة أو السلعة المطلوبة وذات النوعية الجيدة تقديم الطلبية في التاريخ المحدّد ،القيام بأداء الخدمات المطلوبة في الآجال المحددة .....إلخ (، بدون أن تأخذ بعين

---

[1]) الشيخالداوي،تحليلأثرالتدريبعلىتنميةالمواردالبشريةفيالبلدانالإسلامية،مجلةالباحث،العددالسادس،جامعة قاصديمرباح،ورقلة، 2008 ،ص09.

[2] - ECOSIP , Dialogue autour de la Performance en Entreprise , 2ème édition , Paris,1990,P18

[3]) علاءفرحانطالبوإيمانشيحانالمشهداني،الحوكمةالمؤسسيةوالأداءالماليللمصارف،دارالصفاء،عمان،2011 - ص65 .

[4])المرجع السابق،ص66.

الاعتبار التكاليف التي تتكبدها فحتما هذا سيعود عليها بالخطر خاصة في المدى البعيد، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تقوم بإنتاج القيمة لكن بالأخذ بعين الاعتبار تدنئة التكاليف في كل العمال اليومية التي تقوم بها"[1]

**التعريف الخامس:** عرف الأداء أيضا بأنّه عبارة عن :" النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية –على اختلاف أنواعها –و التأثيرات الخارجية و استغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها"[2]

و هناك من الباحثين من يعتقد أن مفهوم الأداء يقتصر على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، فعرفوه بأنّه قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ الأداء هو عبارة عن قدرة المؤسسة على تجسيد أهدافها المسطرة في نتائج فعلية،و التي تحققها المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة في ظل ظروف بيئتها الداخلية و الخارجية.

**الفرع الثاني : الكفاءة و الفعالية وعلاقتها بالأداء**

**1–مفهوم الكفاءة:** و هي :"القدرة على تحقيق الأهداف بأقل تكاليف"[3].

وعرفت أيضا بأنّها :" النسبة بين النتائج المحققة و الموارد المستخدمة ،أي النسبة بين المخرجات و المدخلات "

**الكفاءة = النتائج المحققة ÷ الموارد المستخدمة = المخرجات ÷المدخلات**

**مفهوم الفعالية** : تعبر الفعالية عن القدرة على تحقيق الأهداف [4]. و يمكن التعبير عن الفعالية بالعلاقة التالية:

**الفعالية = النتائج المحققة÷ الاهداف المسطرة = المخرجات المحققة ÷ المخرجات المسطرة**

وتعرف الفعالية كنظام بأنّها :" مدى استعداد المؤسسة على البقاء ، التكيف ،الاحتفاظ بنفسها و نموها ، أي مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها و التي تشمل الأهداف طويلة الأجل ، الأهداف متوسطة الأجل و الأهداف قصيرة الأجل" . [5]

---

[1] - Françoise Giraud et les autres , Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance ,2ème édition, Gualinoéditeur,Paris , 2004 , PP 68-69.

[2] وائلمحمدصبيحيإدريسوطاهرمحمدمنصورالغالبي،أساسياتالأداءوبطاقةالتقييمالمتوازن،الطبعةالأولى،داروائل-للنشر،عمان،الأردن، 2009 ،ص39

[3] -Vincent Plauchu et Nacer-Eddine Sadi , Mesure et Amélioration des Performances Industrielles,

[4] Brigitte Doriath, ChristainGoujet, Gestion Prévisionnelle et Mesure de la Performance, 3ème édition, Dunod,Paris,2007,p172

[5] ناصردادیعدون،اقتصادالمؤسسة،الطبعةالثانية،دارالمحمدية العامة،الجزائر،دونذكرسنةالنشر،ص.319

و في تعريف آخر للفعالية الذي ينص على أنّها :" محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة فنية و وظيفية و إدارية و ما يؤثر فيه من متغيرات داخلية و خارجية لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة" . [1]

و الشكل التالي يبين مكونات الكفاءة و الفعالية :

**الشكل رقم( 2-1) :مكونات الكفاءة و الفعالية**

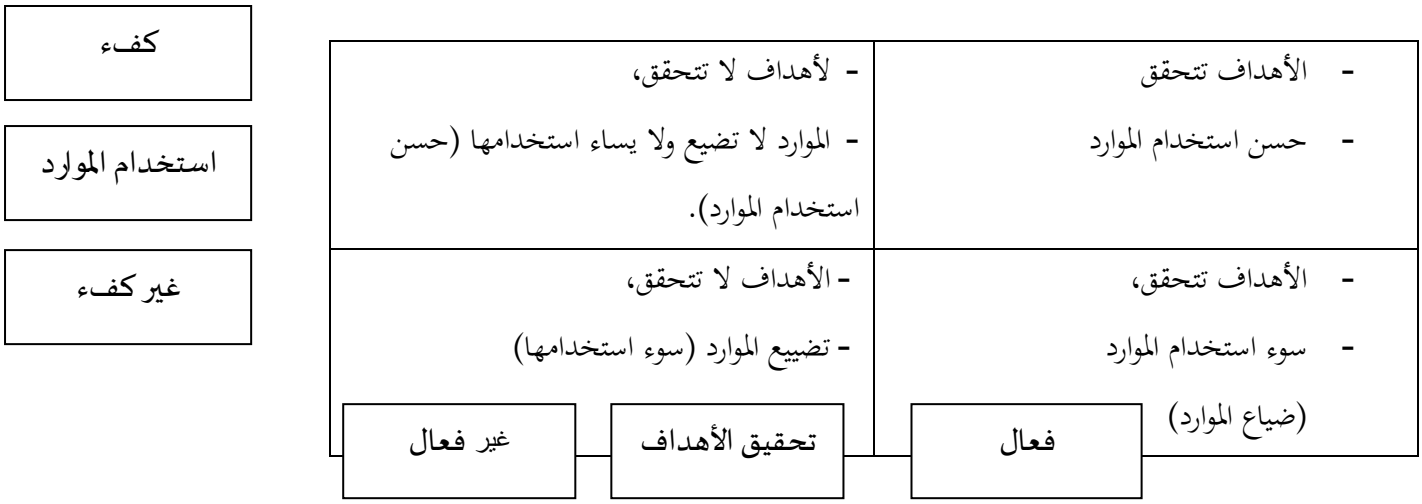


المصدر: عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق،**27**

من خلال هذا الشكل نلاحظ وجود ارتباط وثيق بين الكفاءة و الفعالية، لكن هذا لا يعني أنّه يمكن لإحداهما أن تحل محل الآخر، فقد تكون المؤسسة ذات كفاءة إذا كان بإمكانها إنتاج كمية معينة من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات ،إلا أنّه رغم ذلك لن تكون فعالة إلاّ إذا حققت الأهداف التي حدّدتها و خططت للوصول إليها مسبقا و التي قد يكون من بينها مثلا ترشيد استخدام الموارد، أي تحقيق الكفاءة،وهو ما يبين أنّ مجال الفعالية أوسع مقارنة بالكفاءة، فإذا نظرنا إلى الفعالية على أنّها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية ،فإنّ الكفاءة .

تعتبر المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعالية[2]، لأنّه من غير الممكن أن نتصور أنّ المؤسسة تحقق أهدافها الطويلة و المتوسطة المدى مع تبذيرها لمواردها المتاحة ،و هذا ما جعل الكثير من الدراسات تنظر إلى الفعالية كمتغير تابع يتحدّد بتأثير عدد من المتغيرات المستقلة، و إحدى هذه المتغيرات الهامة هي الكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق الأهداف.

**المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي و العوامل المؤثرة عليه**

[1] عبدا لسلامأبوقحف،أساسياتالتنظيموالإدارة،دارالجامعةالجديدة،مصر، 2009 -،ص25.

[2] ناصردادیعدون،مرجع سابق،ص-321

**الفرع الأول:تعريف الأداء المالي**

حظي الأداء المالي بالعديد من التعاريف إلاّ أنّ كلها تنصب في إطار واحد و من بين تعريفاته ما يلي:

**التعريف الأوّل** : يعرف الأداء المالي على أنهّ: " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج ،و الجداول الملحقة ،و لكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي ينتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة،و على هذا الأساس فإنّ تشخيص الأداء يتم بمعاينة المرد ودية الاقتصادية للمؤسسة و معدّل نمو الأرباح ". [1]

**التعريف الثاني** : يعرف أيضا على أنهّ :" مدى تمتع و تحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس" . [2]

من خلال التعريفين السابقين يتضح أنّ الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية ،وذلك بالاعتماد على مصادرها الداخلية و الخارجية تفاديا لحالة الإعسار المالي و ظاهرة الإفلاس.

**الفرع الثاني : تقييم الأداء المالي وأهدافه**

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني : "تقديم حكم له قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة ،أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدّدة سلفا "[3] .

**أهداف تقييم الأداء المالي**

تهدف عملية تقييم الأداء المالي لتحقيق ما يلي [4]:

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية الكشف على مواضيع الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة مع بيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها

➢ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا.

➢ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل

➢ تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على إحدى

**الفرع الثالث :العوامل المؤثرة على الأداء لمالي**

---

[1]) عبدالغانيدادن،قياسوتقييمالأداءالماليفيالمؤسساتالإقتصاديةنحوإرساءنموذجللإنذارالمبكربإستعمالالمحاكاة-المالية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2007 - 2006 ،ص36

[2]) المرجع السابق،ص20

[3]) بنخروفجليلة،دورالمعلوماتالماليةفيتقييمالأداءالماليللمؤسسةواتخاذالقرارات،رسالةمقدمةضمنمتطلباتنيل-شهادةالماجستيرفيعلومالتسيير،فرعماليةالمؤسسة،جامعةأحمدبوقرة،بومرداس، 2009 - 2008 ،ص77

[4]) مجيدالكرخي،تقويمالأداءباستخدامالنسبالمالية،الطبعة الأولى،دارالمناهج،عمان، 2007 -،ص31

تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية من أهمها [1]:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة
- الرقابة على التكاليف
- التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات
- القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

**المطلب الثالث : أهمية وخطوات تقييم الأداء المالي:**

**الفرع الأول : أهمية تقييم الأداء المالي**

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في ([2]):

- ❖ الكشف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج
- ❖ يؤدي إلى الكشف عن عناصر ذات كفاءة وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها
- ❖ توفير تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها وذلك النجاح مقياس مركب يجمع الفعالية و الكفاءة ، و بالتالي فهو يشمل كل منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع لمؤسسة البقاء و الاستمرار في العمل
- ❖ يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و المؤسسات المختلفة بدوره يدفع المؤسسة إلى تحسين مستوى أدائها

يحتاج الأداء المالي إلى خطوات ومتطلبات لنجاحه ومنه يمكن إيضاحها باختصار فيما يلي :

**الفرع الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي**

الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم و التقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة

احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات ،ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي :

[1]) فرحاتجمعة،الأداءالماليلمنظماتالأعمال،دارالمريخ،المملكةالعربيةالسعودية، 2000 -،ص39

[2]) إبراهيمالخلوفالدلكاوي،نفسالمرجعالسابق،ص37

دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات و الفوارق وموطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع

وضع توصيات الملائمة معتمدين على تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها[1]

**المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي :**

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي يتم من شأنها الارتفاع بدرجة التقييم إلى مستوى الدقة و الموثوقية تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيحي الانحرافات وتحديد المسؤوليات و الارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ،ومن بين هذه المتطلبات نذكر مايلي[2]:

أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تحدد فيه المسؤوليات و الصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون تداخل بينهما .

أن يتوفر للمؤسسة مسؤولين قادرين على تقييم الأداء المالي متفهمين بدورهم وعارفين بطبيعة المؤسسة ومتمكنين من تطبيق المعايير و النسب و المؤشرات التقويمية بشكل صحيح

أن يتوفر للمؤسسة نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات و البيانات و التقارير اللازمة لتقويم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة ، تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتهم من اتخاذ القرار السليم و السريع في الوقت المناسب لتصحيح الخطاء وتفادي الخسائر في العمليات الإنتاجية

يتعين على القائم بالتقييم معرفة مكونات القوائم المالية إلى جانب القوانين و التشريعات ذات صلة بالموضوع ، نظرا لما يكتسبه القطاع من حيوية وحساسية في آن واحد.

أن لا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة

**المبحث الثاني : أسس تقيم الأداء المالي**

هناك عدة جوانب وقواعد التي يجب على المحلل المالي اتخاذها بعين الاعتبار للوصول إلى أداء مالي جيد باعتباره هو المقوم الأساسي لمعرفة سير المؤسسة و الحفاظ على بقائها واستمرارها

**المطلب الأول : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي**

[1]) .محمد محمود خطيب،نفسالمرجعالسابق،ص51

[2]) 88.جميلجريسات،موازنةالأداءبينالنظريةوالتطبيق،الدنظمةالعربيةللتنميةالإدارية،مصر، 1995 ،صص87

إن أول مرحلة في عملية تقييم الأداء المالي هي مرحلة جمع المعلومات وفحص المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة في الوقت المناسب وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث ، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث أخر إلى المعلومات العامة ، المعلومات القطاعية ، المعلومات الخاصة بالمؤسسة ..إلخ

والتقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا المطلب هو مصادر خارجية ونظم المعلومات العامة و المعلومات القطاعية ومصادر خارجية نظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة

**أولا المصادر الخارجية :**

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يتم تصنيفها إلى نوعين من المعلومات كالتالي [1]:

**المعلومات العامة** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوظيفة العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور ، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها

المعلومات القطاعية : تقوم بعض المؤسسات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من تقارير المؤسسات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، حيث تجمع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية عليها يتم إجراء المقارنة

**ثانيا : المصادر الداخلية**

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج و الملاحق وهي كالأتي[2] :

الميزانية : تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء المالي ، ويطلق عليها قائمة المركز المالي ، حيث عرفت على أنها صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما أي تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول و الأخر به عناصر الخصوم ، كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة .

[1] لسلوسمبارك، التسيير الدالي،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر، 2004 ،ص17

[2] .ناصرداديعدون،نواصرلزمدفتحي،دراسةحالاتمالية،دارالأفاق،الجزائر، 1991 ،صص10 -14

جدول حسابات النتائج : يعد وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة ويعرف على أنه تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الإرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات خاصة بفترة زمنية معينة بالنفقات التي تساهم في تحقيق الإيرادات كما يطلق على هذه بقائمة الدخل .

الملاحق : الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج ، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر .

يجب على الملاحق أن تمكن الإطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول حسابات النتائج من الفهم الجيد لها وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ، المعلومات غير الرقمية تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعوقات المرقمة

**المطلب الثاني :الإطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي**

هناك مجموعة من الأطراف تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات ، ومن هذه الأطراف نذكر مايلي[1] :

**المستثمرون** : يهتم المساهم كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر القيمة المضافة و المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المؤسسة ومن خلال تقييم تلك الجوانب يتخذ قراره بشأن الاحتفاظ أو التخلي عن الأسهم التي يمتلكها

**إدارة المؤسسة** : يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة و التوصيل إلى نتائج الأعمال وهذا التقييم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أو الجمعية ، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الإدارة في إنجاز وظيفتها

**الموردون** : يمنح الموردون أجالا لاستفتاء حقوقهم من عملائهم ، ولكن قبل ذلك التأكد من استقرار الأوضاع المالية وسلامة المركز المالي عندهم ويتم اتخاذ قرار المنح من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك و يستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في تحقيق ما إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الآخرون

**العملاء** : يتطلع العملاء للحصول على أفضل الشروط لأداء التزاماتهم اتجاه الموردون ، ومن خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة إن كانت الآجال التي يحصل عليه الآخرون ، ويتم ذلك من خلال حساب متوسط أجال باستخدام القوائم المالية

[1] 2سميحةسعادة،تقييمالأداءالداليللمؤسساتالصغيرةوالدتوسطةباستخدامجدولتدفقاتالخزينة "دراسةحالةالدؤسسةالبناءللجنوبوالجنوبالكبيربورقلة،مككرةمقدمةلنيلشهادةالداستر،جامعةورقلة،الجزائر، 2011 ،صص7-8.

**الهيئات الحكومية** : تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في إدارة الضرائب و المصالح بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية ، لذلك يمكن القول أن اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية وضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار ،إحصاء النشاطات ..... إلخ

**جهات أخرى** : هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الاداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد و الجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات السريعة في الأسعار من أجل متابعة توظيف .

الدائنون : الدائن هو الشخص المكتتب في سندات المؤسسة أو المحتمل شراؤه للسند المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصد إقراض المؤسسة ، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض .

**المطلب الثالث : التقارير الرقابية لتقويم الأداء المالي**

يمكن تلخيص التقارير الرقابية التي تقوم بتقويم الأداء المالي فما يلي[1]:

هي تلك التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المؤسسة بهدف مساعدة تلك المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقويم الأداء للأنشطة المختلفة، وبمساعدة تلك التقارير تتم الرقابة من خلال موازنة الأداء الفعلي بمختلف الأنشطة بالمعايير أو الموازنات الموضوعية مقدما للتحقيق من الأداء الفعلي يسير في إطار الأهداف المحددة وعن تحليل ما قد يظهر من فروق يمكن الكشف عن الأسباب المسؤولة عن هذه الفروق ، وبذلك فإن تقارير الأداء تعد أداء اتصال بين أداء مختلف الأنشطة و المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لذا فهي تساعد تلك المستويات في تقويم أداء أنشطتها وفي قرارات كفيلة بتحقيق الأهداف المحققة مقدما .

وكما هو معروف من أن العملية الرقابية ملازمة لعملية التخطيط و التنفيذ القرارات فإن النظام المحاسبي يقوم بانجاز عملية في جوهرها تصوير لحالة الأداء الفعلي فتجمع البيانات عن هذا الأداء وتقارن وتوصل النتائج للإدارة في هيئة تقارير بيانية ورقمية ، وتساعد تقارير تقويم الأداء الفعالية في توجيه نشاط المؤسسات نحو تحقيق الأهداف وذلك بتحفيز العاملين حيث يقومون بتعديل الأنشطة أو الخطط أو كليهما معا عندما تحدث انحرافات عن الخطط الموضوعية ، ولكي تتوفر الفعالية لتقارير على الأداء المالي فإنها يجب أن تتصف بعدة مميزات أهمها :

توافر معايير لتقويم الأداء التي تضعها الإدارة لمشاركة العديد من المختصين في المؤسسة مثل الفنيين و الاقتصاديين و المحاسبيين من المسؤولين الذين ترى الإدارة أهمية مشاركتهم لقياس الأداء و المعلومات التي تتضمنها

ملائمة التقارير لاحتياجات مستخدميها ومتخذي القرارات وتكون التقارير محكمة الصياغة

يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب حتى لا تفقد المعلومات أي تسلم إلى الجهات المختصة في المؤسسة قبل اتخاذ القرار .

[1]) .أحمدرجبعبدالعال،المحاسبةالإداريةالأدواتالتحليليةوالاتجاهاتالسلوكية،مؤسسةشبابالجامعة،إسكندرية، 1997 ،ص5

يجب أن تراعي التقارير الجوانب السلوكية للأفراد بحيث تحفز العاملين نحو العمل وتساعدهم في انجاز أعمالهم كما يجب أن تعمل على دفع العاملين في اتجاه التوافق مع أهداف الإدارة كما تعبر عنها الموازنة الشاملة ومعايير التكاليف .

الدقة تعد من أهم الجوانب التي يجب أن تتميز بها تقارير فينبغي أن تكون بياناتها واضحة دقيقة وسهلة الفهم وهنا يأتي دور الرقابة الداخلية في تحقيق من دقة البيانات المحاسبية .

**المبحث الثالث : دور التدقيق الخارجي في تفعيل الأداء المالي**

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسة و قدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبليا لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي و التي يمكن تقسيمها إلى مؤشرات تقليدية و المتمثلة في المؤشرات المالية و المؤشرات الحديثة والمتعلقة بالجانب الإستراتيجي للمؤسسة، وفي هذا المبحث سنتناول أهم هاته المؤشرات بشيء من التفصيل .هذا ويعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جرس الإنذار المبكر للمؤسسات كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية أو الإدارية ،من أجل إعطاء الضمان والطمأنينة لمستخدمي البيانات و القوائم المالية،وهذا من خلال قيام المدقق الخارجي بالتأكد من مدى التزام إدارة المؤسسة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية،فهذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الرئيسية لإبلاغ المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية الأساسية لتقويم أداء مؤسسة معينة.من خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي وأهمية التدقيق الخارجي في تفعيل الأداء المالي.

**المطلب الأوّل : المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي**

تتمثل المؤشرات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء الملي في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

**الفرع الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي**

هناك ثلاث مؤشرات للتوازن المالي والتي تستخدم من طرف المحلل المالي ،و تتمثل أساسا في رأس المال العامل ،احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

**أوّلا : رأس المال العامل (Fr)**

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي ، و يسمى أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعاريف أهمها : يعرف على أنّه :" هامش أمان بالنسبة للمؤسسة"[1] .

و يعرف أيضا على أنّه :"فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة ، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة " [2].

---

[1] PatrikVizzavona , Gestion Financière , 8ème édition , Alger , 1995, P292.

[2] Elie Cohen, Analyse Financière, Edition Economica, Paris, 1990, P134

و يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما [1]:

- **من أعلى الميزانية** :يتم مقارنة الأصول الثابتة مع رأس المال الدائم

**رأس المال العامل = الأموال الدائمة  الأصول الثابتة**

- **من أسفل الميزانية:** يتم مقارنة الأصول المتداولة مع الخصوم الأقل من سنة.

**رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل**

**ثانيا : احتياجات رأس المال العامل) BFR**( يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتها ، إذ يعتبر المؤشر الأساسي الذي يحدّد احتياجات دورة الاستغلال[2].

و يمكن التعبير على احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية[3] :

**BFR= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة( ) الديون قصيرة الأجل  تسبيقات بنكية)**

**BFR = استخدامات الدورة  موارد الدورة**

**ثالثا : الخزينة(Tr)** تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها ،فهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنّها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي. [4] و يمكن التعبير عن الخزينة بالعلاقة التالية :[5]

**Tr = أس المال العامل  احتياجات رأس المال العامل**

**Tr =الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل( ] )الأصول المتداولة – القيم الجاهزة( ) الديون قصيرة الأجل  تسبيقات بنكية( [**

Paris ,2002, PP 79-80

[2] محمد المبروكأبوزيد، التحليلالماليشركاتوأسواقمالية، الطبعةالثانية، دارالمريخ، المملكةالعربيةالسعودية، 2009، ص07

[3] Christian et Mireille Zambotto, Gestion Financière , Finance d'entreprise, 6ème édition, Dunod Paris ,2004 , P40

[4] شعيبشنوف، محاسبةالمؤسسةطبقاللمعاييرالمحاسبيةالدولية، الجزءالأول، مكتبةالشركةالجزائرية، الجزائر، 2008، ص216.

[5] Patrick Piget , Gestion Financière de l'entreprise ، Economica ، Paris ، 1998، P 101

**Tr= القيم الجاهزة  تسبيقات بنكية**

التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة خلا دورة معينة،أي أنّها تمثل السيولة النقدية أو شبه النقدية التي في حوزة المؤسسة و التي يمكن أن تتصرف فيها في أي وقت.

**حالات تغير الخزينة** : يمكن للخزينة أن تظهر في ثلاثة وضعيات مختلفة هي : [1]

**الحالة الأولى : وجود فائض**

**رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل => قيم جاهزة > تسبيقات بنكية** => الخزينة >0

في حالة ما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة و بقيم كبيرة فإنّه يعاب على المؤسسة بأنّها لا تستثمر أموالها ،بل تفضل تجميدها في شكل سيولة متاحة .

**الحالة الثانية : وجود العجز**

**رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل =>قيم جاهزة < تسبيقات بنكية** => الخزينة <0

إذا كانت الخزينة سالبة و بقيم كبيرة فإنّه يعاب على المؤسسة بعدم قدرتها على سداد ديونها و التي حان موعد استحقاقها ،فهذه الحالة ستؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس

**الحالة الثالثة : التوازن**

**رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل => قيم جاهزة = تسبيقات بنكية** => الخزينة **<0**

تكون المؤسسة متوازنة في حالة تساوي قيمها الجاهزة مع تسبيقاتها البنكية ، أي تساوي رأس مالها العامل مع احتياجات رأس مالها العامل ،و في هذه الحالة تكون المؤسسة قد بلغت الحالة المثلى.

**الفرع الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية**

التقنية الثانية المستعملة و التي يستعين بها المقيم و المحلل المالي في ربط القيم المالية

و دراستها و تحليل نتائجها و اتخاذ القرارات اللازمة بعدها ،هي طريقة النسب المالية.

[1] Ibid،PP 104-105

يمكن تعريف النسب على أنّها :" علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى ، كرأس المال أو القيمة المضافة

وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة ،و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك"[1].

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ،ثم تفسير مدلول تلك العلاقة )النسبة( من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة كما يطلق عليها النماذج المعيارية أو القياسية.

و هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة و تحليله،و لكن من أهم هذه النسب نجد:

**أولاّ : نسب التمويل و الاستقلالية المالية**

تعبر هذه المجموعة عن نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء داخلية أو خارجية ،و من أهم هذه النسب: نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الذاتي ، نسبة الاستقلالية المالية ، نسبة القدرة على الوفاء،وتتمثل هذه النسب في[2]:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

| **الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة** |
|---|

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة ،فإنّه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، و هو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة ،و تحسب بالعلاقة التالية :

| **الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة** |
|---|

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

- **نسبة الاستقلالية المالية** : تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها و تحسب بالعلاقة التالية:

| **الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون** |
|---|

[1] PatrikVizzavona ,OP.CIT, P141

[2] بنخروفجليلة،مرجعسابق،ص-77

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 ،و إذا كانت كذلك فإنّ البنك يوافق على اقتراض المؤسسة. ([1])

- **نسبة القدرة على التسديد** : تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول للديون، و تظهر أهمية هذه النسبة خاصة في حالة الإفلاس، فهي تبين مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عن طريق أصولها ، و تحسب بالعلاقة التالية : ([2])

**الأصول÷ الديون**

**ثانيا : نسب السيولة** هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل و تقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير ،أي أنّ الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة[(3)].

و تتمثل هذه النسب في[(4)] :

- **نسبة السيولة العامة** : تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لالتزاماتها في المدى القصير عن طريق أصولها المتداولة ، و تعبر هذه النسبة عن توفر هامش الأمان في حالة ما إذا كانت أكبر من" 1" أي توفر المؤسسة على رأس مال عامل موجب، و يعبر على هذه النسبة بالعلاقة :

**نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل**

- **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في تسديد التزامات المستحقة في المدى القصير عن طريق القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة،أي إبعاد المخزونات، و يعبر عن هذه النسبة بالعلاقة

**نسبة السيولة المختصرة = )القيم القابلة للتحصيل+ القيم الجاهزة( ÷ الديون قصيرة**

- **نسبة السيولة الجاهزة** : تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط )متاحات نقدية و شبه نقدية (،أي بدون اللجوء إلى المخزونات و الحقوق و يعبر عن هذه النسبة بالعلاقة الآتية:

---

[1]) بوشاشيبوعلام، المنيرفيالتحليلالماليوتحليلالإستغلال، دارهومةللطباعةوالنشروالتوزيع، الجزائر، 1997، ص11.

[2]) Jean Louis Amellon , OP .CIT, P94 -

[3]) دريدآلشبيب، مقدمةفيالإدارةالماليةالمعاصرة، دارالمسيرةللنشروالتوزيع، الأردن، 2007 -، ص83 .

[4]) Jack Forget، Analyse Financière، Edition D'organisation، Paris، 2005، P102

**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل**

**ثالثا : نسبة النشاط**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ،و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ، و مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، و كذا أكبر ربح ممكن [1]،و تتمثل هذه النسب في:

**معدّل تغير رقم الأعمال** : تقيس هذه النسبة مقدار التغير في رقم الأعمال للسنة الحالي مقارنة بالنسبة السابقة أو بعدد من السنوات السابقة ،و يعبر عنها بالعلاقة الآتية[(2)] :

**نسبة تغيررقم الأعمال = )رقم الأعمال للسنة ن رقم الأعمال للسنة ن1( ÷ رقم الأعمال للسنة ن1**

**معدّل دوران المخزون** : تظهر هذه النسبة سرعة دوران المخزون الذي يقصد به عددالمرات التي يدورها المخزون خلال سنة ،و كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشر جيد على كفاءة المؤسسة لأنّ الأرباح ترتبط به و يحسب كما يلي:

**معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون**

و يتم حساب متوسط المخزون كما يلي :

**متوسط المخزون=(رصيد المخزون في بداية المدة + رصيد المخزون في نهاية المدة )÷ 2**

**مهلة ائتمان الزبائن:** [2]

**مهلة ائتمان الزبائن = )الزبائن + أوراق القبض ( ÷ المبيعات السنوية متضمنة الرسوم × 360يوم**

كلما انخفضت فترة الإئتمان يعني كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية ،حيث أنّ المؤسسة تحصل ديونها في أقل وقت لتعيد استثماراتها وهو ما يحسن سيولتها.

**مهلة تسديد الموردين** :[3]

**مهلة تسديد الموردين = )الموردين + أوراق الدفع ( ÷ المشتريات السنوية متضمنة الرسم × 360 يوم**

---

[1]) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 ،ص46.

[2]) Jean-Pièrre Lahille, Analyse Financière, Dunod, Paris, 2007، P113.

يجب أن تكون المدة الممنوحة من الموردين للمؤسسة أكبر من المدة الممنوحة من المؤسسة للعملاء لتفادي أي صعوبات مالية في التسديد.

**رابعا : نسب المردودية**

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة السياسات و القرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة ،و هي تمدنا بالأجوبة الشاملة حول مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير النشاط العام للمؤسسة ، و تنقسم المردودية إلى

**المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية**
**المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية**
**المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة**

**أثر الرفع المالي:**

يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية و في استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، و أن يكون معدّل تكلفة هذه الديون أقل من معدّل المردودية2 الاقتصادية و المخاطر التي قد تتعرض لها ، و عليه فهناك حد لا ينبغي تجاوزه.

إذ يمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية و تكلفة الدين .

و يمكن توضيح ذلك من خلال معادلة المردودية المالية ، حيث إذا وضعنا:

**rf : المردودية المالية re :**

$$RF = re + (re - i)\ d/cp$$

**المردودية الإقتصاديةi : تكلفة**

**الديون d : ديون مالية cp :**

**الأموال الخاصة**[1]

إن الرافعة المالية $cp/d$ تفسر الربح الناتج عن سياسة الاستدانة ،بحيث يظهر أثر الرفع المالي، بشرط أن تكون الديون أكبر من الأموال الخاصة $d > cp$، كما يجب أن يكون معدل المرد ودية الاقتصادية كذلك أكبر من تكلفة الديون، و بالتالي فمعدل المرد ودية المالية يكون أكبر من معدل المردودية الاقتصادية.

ويمكن تلخيص ذلك من خلال عنصرين أساسين يساعدان على الزيادة في معدل المردودية:

[1] - Stéphane Griffiths, Jean- Guy Degos,GestionFinancière de l'analyse a la stratégie ,2ème Tirage,EditionDorganisation, 2001,P96.

- ✓ الفرق بين معدل المردودية الاقتصادية و تكلفة الديون يكون موجبا
- ✓ ذراع الرفع كبير (مستوى الاستدانة)

**خامسا : نسب الربحية**

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة والرفع المالي و إدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية .و يمكن تلخيص أهمها في الجدول أدناه:

**الجدول رقم(2-1) :نسب الربحية و دلالتها المالية**

| النسبة | العلاقة | الدلالة المالية |
|---|---|---|
| هامش الربح | صافي الربح بعد الضريبة<br>المبيعات | تساعد على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية |
| معدل العائد على مجموع الأصول | صافي الربح بعد الضريبة<br>مجموع الأصول | تشير إلى نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة |
| معدل العائد على حق الملكية | صافي الربح بعد الضريبة<br>حق الملكية | تشير إلى نسبة الأرباح الموزعة لكل مساهم |

**المصدر : ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ،دراسة الحالات المالية ،دار الآفاق، الجزائر، دون ذكر سنة النشر ،ص32**

**سادسا : نسب السوق (نسب كفاءة الاستثمار)**

و هي النسب التي تقيس إمكانية الإستثمار في المؤسسة ،وغالبا ما تكون ضمن الإستثمارات المالية أي الأسهم، و على المحلل أو المدير المالي قياس هذه النسب لتحديد إمكانية الإستثمار بالمؤسسة التي تأتي من خلال الوضع المالي لها و أهم هذه النسب : [1]

| |
|---|
| **الربح لكل سهم عادي =نصيب الربح – حصة الأسهم الممتازة( ÷ عدد الأسهم العادية الصادرة** |
| **الربح لكل سهم ممتاز =نصيب الربح – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح(÷عدد الأسهم** |
| **قيمة السهم )السعر السوقي للسهم( = أرباح السهم ÷ معدل العائد المطلوب عائد التوزيعات للسهم = التوزيعات ÷ السعر السوقي للسهم** |

**نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم = السعر السوقي للسهم ÷ الربح عن كل سهم**

**نسبة التوزيعات النقدية للسهم = توزيعات السهم ÷ أرباح السهم**

**المطلب الثاني : المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي**

شجع التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية على ظهور مؤشرات حديثة في مجال قياس و تقييم الأداء أهمها :

**الفرع الأول : القيمة الاقتصادية المضافة EVA**

في مطلع التسعينيات قدمت كل من شركة" Stern Stewart" و "CO"وهي إحدى الشركات الإستشائية الأمريكية مقياسا جديدا للأداء يعتمد على القيمة يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة Economic Valeur Added ميزته بعلامة تجارية[1] EVA

و تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأسمالها أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال بحيث تعبر عن الربح الفائض و المحقق خلال النشاط.[2] و يتم حسابها من خلال المعادلة التالية :

**القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة – مكافأة الأموال**

و ينظر مقياس EVA إلى تكلفة رأس المال على أنها تكلفة كغيرها من التكاليف يجب تغطيتها للوصول إلى الأرباح الحقيقية و التي تمثل خلق القيمة لملاك المؤسسة.

**الفرع الثاني : القيمة السوقية المضافة MVA**

[1]- دادن عبد الغاني ،قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الإقتصادية ،مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،العدد الرابع، 2006،ص43

[2]-Gérard Charreure , Finance D'entreprise, 2ème édition ,Rue claude block, paris,2008, p127

يعتبر مقياسEVA مقياسا داخليا لخلق القيمة ،و بما أن السوق هو الحكم النهائي على نجاح المؤسسة، فإن تحقيق المؤسسة لقيمة اقتصادية يجب أن يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة في القيمة السوقية لأصولها ، لهذا فقط أطلق" Stern Stewart" على الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لرأس المال بالقيمة السوقية المضافة Market Valeur وهي مؤشر يفسر تأثير التغير في النشاط الاقتصادي على القيمة السوقية ،كما يتيح ربط المعطيات المحاسبية بالقيمة السوقية .

و تعطى القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية:

**القيمة السوقية المضافة – القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسة – إجمالي رأس المال المستثمر على أساس القيمة الدفترية**

هي تعد بمثابة مقياس جوهري خارجي يعتمد على السوق المالية و يلخص أداء المؤسسة و مقياسا لتعظيم ثروة حملة الأسهم.

**الفرع الثالث : بطاقة الأداء المتوازن**

عبارة عن تقنية نوعية لتقييم الأداء بموجب مقاييس مالية وغير مالية قابلة للقياس فهي تعكس بموجبها التوازن بين الأهداف القصيرة و الطويلة الأجل.

**المطلب الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة**

يعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جرس الإنذار المبكر للمؤسسات ،كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية أو الإدارية ،و ذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان و موضوعية ،و تدقيق حسابات المؤسسة و تدقيق أنظمتها المالية و الإدارية و التحقق من موجوداتها فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى كشف مواطن الضعف و الخلل في إدارة المؤسسة في الوقت المناسب و القيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره ،و هذا يبين أن بتطبيق التدقيق الخارجي سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة و مزيدا من الحد من الغش و التزوير.

يتمثل النهج التقليدي للتدقيق في إعطاء الضمان والطمأنينة لمستخدمي البيانات و القوائم المالية،وهذا من خلال قيام المدقق الخارجي بالتأكد من مدى التزام إدارة المؤسسة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.فهذه الأخيرة تعتبر الوسيلة الرئيسية لإبلاغ المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية الأساسية لتقويم أداء مؤسسة معينة،واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

و ينطوي

تقويم أداء المؤسسة من قبل مستخدمي القوائم المالية على ثلاثة مقارنات أساسية كالآتي:

1. مقارنة أداء المؤسسة في الفترة الجارية بأداء المؤسسات المماثلة

2. مقارنة أداء المؤسسة ما بين الفترة المحاسبية الجارية بأدائها في الفترة أو الفترات السابقة. تناولت دراسة Jeppesen تطور الدراسات المهنية و بالأخص في التدقيق، حيث قسمت مراحل تطور المهنة إلى أربعة أجيال ، بدأ الجيل الأول منها

عام 1800م، في صورة التدقيق الشامل و الذي يقوم بتدقيق كافة العمليات، و لكن نظرا لصعوبتها و تكلفتها العالية أصبح التركيز في النصف الأول من القرن العشرين على استخدام العينات الإحصائية و المراجعة التحليلية ، وهذا ما يسمى بالجيل الثاني ، و بعد ذلك و خلال النصف الأخير من القرن العشرين ظهر الجيل الثالث من التدقيق و الذي واكبه نهج التدقيق المستند إلى تقدير المخاطر مدعما بنهج التدقيق المستند إلى تقييم نظم الرقابة و المحاسبة، و مع نهاية القرن العشرين اتجهت مكاتب التدقيق الكبرى نحو تطوير طبيعة و نوعية خدماتها بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها العميل ، و سمي هذا الجيل بالجيل الرابع للتدقيق.

3.مقارنة أداء المؤسسة بالنسبة إلى حجم و طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة لها،و الأحداث و الظروف التي تؤثر عليها. مع نهاية القرن العشرين الميلادي اتجهت مكاتب التدقيق الكبرى نحو تطوير نوعية وطبيعة خدماتها، بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها العميل ،و هو ما أطلق عليه بالجيل الرابع للتدقيق .

تأثير هذا النهج الحديث شمل توسيع نطاق وظيفة التدقيق التقليدي من مجرد إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية ،إلى تحقيق تقدم سريع في مستوى أداء وربحية المؤسسة محل التدقيق،و قد استدعى ظهور و تطور النهج الحديث للتدقيق ضرورة إعادة التعريف بالتدقيق ووظيفته الأساسية وأدوار ومسؤوليات المدققين و التزاماتهم أمام مختلف الأطراف المستفيدة من خدماتهم ،حيث يحاول التدقيق الحديث تفادي الوقوع في الخطأ أو العيب الموجود في النهج التقليدي و الذي يتمثل في عدم مقدرته على توفير مشورة بناءة تحسن من عمليات و أداء المؤسسة محل التدقيق.

ظهور مفهوم تدقيق الحسابات في جيله الرابع يمكن تبريره من منظور " طالبي الخدمة من خلال إبراز أهمية القيمة المضافة التي يمكن لمدقق الحسابات تقديمها بجانب القوائم المالية " ، وبالتالي نلاحظ أن طالبي الخدمة أصبحوا ينتظرون من المدقق الخارجي أكثر من ذلك . و للتأكيد فإن تحقيق متطلبات طالبي الخدمة استدعى قيام مكاتب التدقيق الكبرى بتطوير منهجيات حديثة تم خلالها توسيع نطاق هدف عملية تدقيق الحسابات و مخرجاتها و دورالمدقق و طبيعة و إجراءات عمله. و بشكل عام تشمل أهداف النهج الحديث لتدقيق الحسابات على الإجراءات التالية :[2]

أ.تحليل استراتيجيات المؤسسة محل التدقيق و فهم طبيعة البيئة التي تعمل بها و الصناعة التي تنتمي إليها و تقييم قدرتها على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ب .تحليل الأنشطة الأساسية التي تزاولها المؤسسة محل التدقيق و تقييم مدى ارتباط و انسجام هذه الأنشطة بالإستراتيجيات و الأهداف المحددة. .تقييم المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسة محل التدقيق و ردود فعل الإدارة تجاهها.

ت.قياس النشاط التجاري للمؤسسة محل التدقيق و الحصول على أدلة إضافية لتكوين رأي حول مصداقية القوائم المالية و تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في ضوء التحليل و المقارنة مع بيانات المؤسسات الأخرى التي تمارس نفس النشاط.

ث .إيجاد و تقديم الحلول الملائمة للمشاكل و مواطن الضعف التي تم تحديدها و حصرها خلال المراحل الأربعة السابقة بهدف تطوير نوعية وفاعلية الأداء المستقبلي للمؤسسة.

و يلاحظ أن هذا الأسلوب يضع احتياجات إدارة المؤسسة محل التدقيق في المقام الأول ويقدم طريقة تركز على اعتبار التدقيق أداة لتحسين أداء الإدارة ، و بالتالي تستطيع نتائج التدقيق أن تعكس احتياجات الإدارة خاصة و أنها موجهة لخدمتها، بمعنى أن المدقق أصبح يشارك الإدارة في إحداث تطور بأداء المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها،من هنا أصبح المدققين غير مقيدين بأدوارهم التقليدية في تدقيق الحسابات و فحص السجلات فقط ،و إنما امتد عملهم ليشمل المشاركة في تقييم أداء و عمل المؤسسة محل التدقيق ، و إمداد الإدارة بالمعلومات و البيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الهامة و الجوهرية. و لتكوين القيمة المضافة لتدقيق الحسابات يتبع المدقق أسلوبين فنيين لجمع أدلة من شأنها تسهيل عملية إضافة القيمة و ضمان التوافق مع المعايير المهنية ،و هذين الأسلوبين هما[1]:

- الحصول على فهم أفضل لأهداف واستراتيجيات و أنشطة المؤسسة محل التدقيق، حيث يجب على المدقق أن ينفق وقتا أطول لفهم عمل هذه الأخيرة ،ووسائل الرقابة الداخلية المطبقة وطبيعة السوق و علاقاتها مع المنافسين و غير ذلك من القضايا التي تواجهها الإدارة، لأن هذه المعرفة تعطي فريق عمل التدقيق فرصة إضافة القيمة بشكل حقيقي، و يصبح المدقق عندها في وضع أفضل ليس فقط لإبداء رأيه عن القوائم المالية و إنما أيضا لتقديم نصائح من شأنها تطوير أداء المؤسسة مستقبلا.

التركيز على استغلال التكنولوجيا ،فالتكنولوجيا تلعب دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة ،و بالأخص فيما يتعلق بتحليل اتجاهات السوق و تحديد موقف مؤسسة العميل قياسا بالمنافسين. و بالرغم من صعوبة التعرف على تفاصيل إجراءات عملية تدقيق الحسابات في ثوبه الجديد باعتبارها من المعلومات السرية الخاصة بكل مكتب مهني، إلا أن الدراسات و الإصدارات المحدودة بهذا الخصوص تشير إلى أن تدقيق الحسابات لم يعد عملية تقتصر على تقييم النظم والمخاطر و تنفيذ برنامج التدقيق الأساسي، و لم يعد التركيز الأساسي للمدقق ينصب على جمع أدلة الإثبات من مصادرها التقليدية بهدف تدعيم رأيه النهائي عن العملية ، و لم تعد الأساسيات التقليدية لعملية التخطيط و استخدام العينات في تنفيذ إجراءات الفحص و الاختبارات التفصيلية تشكل نفس درجة الأهمية التي كانت عليه في السابق ،فالتدقيق الآن أصبح يعتمد بشكل كبير على تقييم فاعلية استراتيجيات و فكر الإدارة و ملائمة الأنشطة الأساسية التي تعتمدها مقارنة بالمنافسين ، بالإضافة إلى تقييم النظم و المخاطر و فحص السجلات و القوائم المحاسبية

[1]- خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص16

**خاتمة الفصل:**

إن مصطلح الأداء المالي يعتبر من بين المصطلحات المتعددة المعاني ، فهناك من الباحثين و المفكرين من يقوم بربطه بالكفاءة ،و هناك من يربطه بالفعالية ،إلا أنه و حسب ما توصنا إليه فإن الأداء يشمل الكفاءة و الفعالية. و من منطلق عبارة " ما يمكن قياسه يمكن تحسينه و إدارته " فإن الأداء يتم تقييمه و ذلك من خلال استعمال مجموعة من المؤشرات و المقاييس من طرف المقيم و التي يراها مناسبة مع نوع و حجم المؤسسة محل التقييم، و تقييم الأداء يعتبر كعملية مساعدة و جزء من عملية الرقابة ، يسعى المقيم من خلالها للكشف عن النقائص و محاولة تحليلها و البحث عن أسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا هذا من جهة، و من جهة أخرى لا تنحصر عملية تقييم الأداء فقط على المؤسسات التي تعاني من مشاكل ،و إنما يتسع لأكثر من ذلك ليشمل كذلك المؤسسات السليمة و التي تجد من عملية تقييم الأداء أداة لتشخيص النقائص التي ترى أنه بالرغم من صغر حجمها و عدم أهميتها إلا أن تجاهلها قد يؤدي لتفاقمها و بالتالي صعوبة حلها.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن المدقق الخارجي له دور مهم و فعال في تقييم الأداء المالي و تحسينه و تحقيق فعاليته ،و ذلك من خلال قيامه بتدقيق كل كبيرة و صغيرة في المؤسسة و تقديم الاقتراحات و التحسينات.

# الفصل الثالث:
# دراسة حالة مؤسسة وحدة ملبنة الساحل

**مقدمة الفصل:**

يعتبر الحليب ا لمادة الأساسية والضرورية في غذاء الفرد ، باعتباره واسع الاستهلاك فإنه يجعل المؤسسات القائمة بهذا تبعد استراتيجي و حيوي اقتصاد البلاد.

وعلى هذا الأساس فإننا حاولنا أن نجعل ملبنت الساحل لولاية مستغانم معينة البحث و قد حاولنا بلوغ الأهداف الآتي ة:

1. تقديم نظرة عامة عن الوحدة .
2. تعرف على مهامك لقسم من أقسام الوحدة .
3. دور التدقيق الداخلي في الأداء الفعلي في المؤسسة .

**المبحث الأول :تقديم الشركة محل الدراسة ( ملبنة الساحل لولاية مستغانم)**

هي العلامة التجارية التي تعرفبها ملبنة الساحل لولاية مستغانم و تنتج مادة الحليب و مشتقاته (**Giplait**).

**المطلب الأول :نبذة تاريخية عن الشرك ة.**

مع مرور سنوات بعد الاستقلال تم تأسيس مؤسسة إنتاج الحليب سنة 1970 و التي عرفت بالديوان الوطني للحليب ومشتقاته و بمرسوم رقم 354 – 81 و في إطار إعادة تركيب المؤسسات قسمت إلى ثلاثة فروع:

1. **الديوان الجهوري الشرقي :**
   - وحدة إنتاج عنابة.
   - وحدة إنتاج قسنطينة.
   - وحدة إنتاج سوق أهراس.
2. **الديوان الجهوي الوسط ومقره الجزائر العاصمة و مبينين وحداته:**
   - وحدة إنتاج بودواو.
   - وحدة إنتاج ذراع نحدة.
3. **الديوان الجهوي الغربي الذي تأسس في 12 ديسمبر 1981 و ضم الوحدات التالية:**
   - وحدة إنتاج وهران.
   - وحدة إنتاج سيدي بلعباس.
   - وحدة إنتاج مستغانم.
   - وحدة إنتاج سعيدة.
   - وحدة إنتاج معسكر.

- وحدة إنتاج تيارت
- وحدة إنتاج بشار ( إقلي.)

حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي مست المؤسسات الجزائرية بإفلاس الديوان الجهوي الشرقي ليحل محله في(1 سبتمبر 1997) المجمع الصناعي لمنتوجات الحليب والذي يقع مقره في الجزائر العاصمة

ببئر الخادم وبامتلاك المجمع أسهم الشركة أصبحت مؤسسة عمومية ذات أسهم ،و Giplait هي عبارة عن كلمة مختصرة ل « Group industrielle de production laitiere » حيث تم إنشاء مجمع الحليب علىمستوى المنطقة الصناعية لولاية الواقع مستغانم في 01 ( أكتوبر) 1997 ،و تعتبر ملبنة الساحل الولاية مستغانم من أهم المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الوطني تعود أهمية المؤسسية لكونه اتزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي إلا وهي مادة الحليب و مشتقاته .

كما تسعى المؤسسة إلى الحصول على شهادة إيزو( ISO) بتحسين نوعية منتجاتها باستمرار مع إبقاء سعرها في متناول الجميع ،ويقدر رأسمال الشركة ب 290 480.000. دج وتمارس نشاطها في اطار قانوني ممثل فيسجل تجاري وطابع إنتاجي صناعي ويضم المجمع 65 عامل مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل و 40 عامل دائم يتوزعون كالأتي:

- 05إطارات عليا.
- 46 كمنفذ.
- 34 مؤطر.
- 17 إط

**مهام كل قسم:**

1. **الرئيس المدير العام"Président directeur général** " : هو بمثابة المشرف العام وصاحب القرارات.
2. **مساعد رئيس المدير"Assistant PDG** " : يتمثل عمله في أنه يناوب عن المدير في حالة الغياب.
3. **مكتب مراقبة التسيير"Bureau contrôle gestion** " : وتتمثل مهنته في مراقبة السير الحسن للعمل و الإعلام عن أي مشكل.
4. **مصلحة التحاليل المخبرية sous direction laboratoir** : وتقوم بإجراء التحاليل المخبرية للمنتوج قبل كل عمالية توزيع للتأكد من جودة المنتوج وسلامته من الناحية الصحية.

5. **مصلحة النظافة و الأمن service hygiène et sécurité** :حيث تتكفل هذه المصلحة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنظافة و الأمن
6. **مصلحة الصيانة Service maintenance** : وتتكفل بصيانة العتاد ، الكهرباء....
7. **مصلحة الإعلام الآلي Service logistiques** :دورها يتمثل في إعداد وصيانة برامج الإعلام الآلي.
8. **قسم المالية Département finances** :مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.
9. **قسم المحاسبة Département comptabilité** :تساعد المؤسسة على معرفة و ضعيتها المالية
10. **قسم الفلاحة Département agro** :مسؤول عن جمع حليب الأبقار من الفلاحين.
11. **المصلحة التجارية Service commercial** :تتكفل بالعمليات التجارية.
12. **الإدارة العامة PDG** :حيث تتكفل بتسيير الإدارة الداخلية.
13. **مصلحة التموين Service commercial** :تتكفل بتوزيع المنتوجات.
14. **مصلحة الإنتاج service production** : تكمن في مراحل الإنتاج و تحديد كمية الإنتاج

كما توجد في المؤسسة نقابة تعمل على حل مشاكل العمال و الدفاع عن حقوقهم.

**معوقات مؤسسة الحليب بمستغانم:**

.التنافسية في السوق فه يتعتبر من أهم العوائق التي تشغل المؤسسة فهي دائما في صراع في السوق.

.ارتفاع سعر الحليب فهي 30 دج وتضطر لبيع الحليب 25 دج فهي تتحمل جزء ( الدولة )من هذا الفارق والباقي تتحمله المؤسسة.

.ارتفاع سعر مسحوق الحليب المستورد من الخارج.

❖ **أهداف مؤسسة الحليب بمستغانم:**

محاولة المنافسة من خلال زيادة الإنتاج.

فرض نفسها في السوق كمؤسسة جيدة و مهمة.

المساهمة في الاقتصاد الوطني.

تزويد مختلف مناطق مدينة مستغانم والمناطق المجاورة بالحليب.

**المبحث الثاني :عرض القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة( ملبنة الساحل لولاية مستغانم.)**

**المطلب الأول :معالجة البيانات لإعداد القوائم المالية.**

وبعد الدراسة التي تمت في وحدة ملبنة الساحل الإنتاج الحليب تعرفنا على المؤسسة وجميع المهام بها،خاصة

قسم المحاسبة العامة ،حيث يتم في هذا القسم معالجة مختلف الوثائق وذلك بحفظ وترتيب وتسجيل المعطيات وتبويبها للوصول إلى النتيجة ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ، إذ تقوم هذه المؤسسة بعمليات تجارية وإنتاجية ،فالعمليات التجارية تتمثل في الشراء و البيع.

وفيهذه المرحلة الشراء :"تتم بإتباع دورة تبدأ بعملية طلب المادة الأولية " حليب البقر "من الموردين "الفلاحين "وذلك باستخدام وصل الطلب ،وبدوره يقوم المورد بتسليم المادة الأولية مرفقة بوصل التسليم ثم إعداد الفاتورة ليتم تسديدها إما بوسائل الدفع الفوري إذا كان مورد غير دائم وإما عن طريق الشيك البنكي إذا كان مورد دائم وعند إعداد الفاتورة يتم إيصالها على مصلحة المحاسبة.

كما علمنا من رئيسة المصلحة بأنه يتم إعداد نسختين من وصل الطلب الأولى ترسل إلى المورد أما الثانية فتحتفظ بها المؤسسية كإثبات على طلبيتها.

شراء المادة الأولية" بودرة الحليب "وهذه المادة تكون مدعمة من طرف الدولة.

ثم ننتقل إلى مرحلة الإنتاج :"تتعلق مصلحة الإنتاج بمعظم الأقسام الأخرى حيث تتلخص خطوات الإنتاج كالآتي:

–جمعحليبالأبقارمنالفلاحينوالذييعتبربدورهالمادةالأوليةوالأساسيةللعمليةالإنتاجية؛

: –يقومالمسئولينفيالمخربالتحليلالكميائيوالفيزيائيللحليبمنناحيةالجودةوالكمية؛

: –وبعدهايتمإدخالالحليبإلىورشاتالتصنيعوبعدالتأكدمنجودتهتتأتىمرحلةالتعقيمويتم فيها التعقيم من المكروبات للتأكد من نظافته.

أما في مرحلة" التحليل النهائي :"وهنا يتم قياس جودة المنتج النهائي إذ كان مطابق للمعاير مرحلة التعليب ويأتي دور الآلات في إعطاء الشكل النهائي بوضعه في علب تحمل اسم ورمز الشركة ،ثم تنتقل مهمة العملية الإنتاجية إلى مصلحة التسويق لترويج المنتوج" حليب،لبن رايب و الزبدة."

بعد تدفق البيانات من مختلف المصالح المديرية يتم جمعها وترتيبها وتصنيفها ومقارنتها و معالجتها وفق برنامج إلكترونيات سجيل البيانات و المعلومات الناتجة عن مختلف المعاملات الداخلية و الخارجية.

*السجلات التي تقوم بها المؤسسة لإعداد القوائم المالية:

التسجيل في سجل اليومية.

–ترحيل من سجل اليومية إلى دفتر الأستاذ.

–تحضير ميزان مراجعة قبل الجرد بالمجاميع و الأرصدة.

–تحضير قيود الإقفال في سجل اليومية و ترحيلها إلى دفتر الأستاذ لإظهارها نتائج الحسابات الختامية.

**خاتمة الفصل:**

بعد ما قمنا بالدراسة الميدانية بمؤسسة وحدة ملبنة الساحلبمستغانم والاطلاع على ميزانيتها من الجانبين الأصول و الخصوم وجدول حساب النتائج لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة.

قمنا بعرض القوائم المالية الصادرة عنه خلال الفترة الممتدة ما بين ( ) و تحليلها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ، و قد تبين لنا من خلال دراسة النسب المالية أن المردودية الاقتصادية خلال الفترة المدروسة بنسبة 0.02 و 0.01 على التوالي و هذه النتائج غير مقبولة حيث نلاحظ انخفاض مستمر و هذا يدل على أن المؤسسة ليست لها القدرة على تحقيق أرباح ونفسر انخفاض بسبب الارتفاع في أعباء المستخدمين ، الضرائب و الرسوم ،ومن خلا ل دراسة التوازنات المالية بأن المؤسسة حققت رأس مال عامل الخاص سالب بالرغم من أنه ما يدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة التي يمتلكها المؤسسة ،و لهذا المؤسسة عليها اللجوء إلى الاقتراض.و رأس المال العامل الصافي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة كان موجبا خلال سنوات )(فازداد رأس المال العامل الصافي و هذا راجع إلى انخفاض الأموال الثابتة و ارتفاع الأموال الدائمة للمؤسسة خلال هذه الفترة.

إن مؤسسة وحدة ملبنة الساحل غيرها من المؤسسات الاقتصادية يتبع منهجية تدقيق خارجي لا تختلف كثيرا عن باقي المؤسسات التي تتم فيها عملية التدقيق كما يقوم بتعيين محافظ حسابات ، و هذا بهدف المصادقة على حسابات المؤسسة من أجل إعطاء الصورة الصادقة لوضعيته المالية . كذلك لمحافظ الحسابات دور كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من جهة و تصحيح الانحرافات إن وجدت و اقتراح حلول لها ،كذلك تقديم توصيات و اقتراحات من أجل التحسين المستمر للأداء المالي لمؤسسة وحدة ملبنة الساحل .

**الخاتمة العامة :**

من خلال تطرقنا لموضوع " : دور التدقيق الخارجي في تفعيل الأداء المالي " و محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة :" إلى أي مدى يمكن للتدقيق الخارجي أن يساهم في **تفعيلالأداء المالي ؟"** ، حيث حاولنا تسليط الضوء على دور المدقق الخارجي في إضفاء الثقة و المصداقية على القوائم المالية الختامية و منح الضمان للأطراف ذات المصالح و التي تتعامل مع المؤسسة التي يتم تدقيق حساباتها ،ففيما سبق كان ينظر إلى التدقيق الخارجي على أنه وسيلة لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات التي ترتكبها المؤسسة ،و هذا من خلال تدقيق السجلات و الدفاتر و البيانات المحاسبية و القوائم المالية ،أي ما يسمى بالتدقيق المالي ،لكن حاليا و بظهور الجيل الرابع للتدقيق أصبح للتدقيق الخارجي دور كبير و مهم فيما يخص تطوير و تفعيل الأداء المالي و هذا من خلال تقييم فعالية إستراتيجيات و فكر الإدارة وملائمة الأنشطة الأساسية مقارنة بمنافسي المؤسسة في القطاع.

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وسيلة فعالة في عملية تحسين الأداء المالي و تحسين التسيير في المؤسسة ،و ذلك من خلال قيام المدقق الخارجي بتحديد مواطن القوة و الضعف ،و التي من خلالها يتم وضع الاقتراحات و التوجيهات التي تدفع بالمؤسسة نحو تحقيق تقدم سريع في مستوى الأداء المالي و ربحية المؤسسة محل التدقيق .كما أن عملية تقييم الأداء المالي من قبل المدقق الخارجي تقوم بإمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات و البيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الهامة و الجوهرية.

**نتائج الدراسة**

- سيقوم المدقق الخارجي ببيان الانحرافات المالية و الإدارية التي ارتكبتها إدارة المؤسسة إما عند تصميم مخطط لنظام الرقابة الداخلية ، أو في عمليات التسيير أو في اختيار الكفاءات ،لذلك لابد من تدقيق المراحل الإدارية و كيفية استنادها على المعلومات لاختيار البرامج و السياسات الملائمة ،أما إذا كان الخلل في تطبيق إحدى العمليات أو في إعداد القوائم المالية فعلى محافظ الحسابات تحضير برنامج للتدقيق الخارجي و المراقبة لهذه العمليات ،

**و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .**

- إذا كان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة قائم على أسس صحيحة و يطبق بشكل يضمن الدقة و الفعالية لكل العمليات المحققة ، فسيكون نظام المعلومات لهذه المؤسسة محل ثقة و سيؤدي حتما للقرار السليم ،حيث أن المدقق الخارجي يقوم بإعداد تقرير حول نظام الرقابة الداخلية .
- يمثل رأي المدقق الخارجي القيمة المضافة لعملية التدقيق الخارجي و الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصحيحة و المناسبة.

- يتمثل المنهج الحديث لعملية التدقيق الخارجي في إعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية

،بالإضافة إلى تحقيق تقدم سريع في مستوى أداء و ربحية المؤسسة محل التدقيق ،و هذا من خلال توفير مشورة بناءة لإدارة المؤسسة.

- من خلال المنهج الحديث لعملية التدقيق الخارجي ،نجد أنه يضع احتياجات إدارة المؤسسة في الدرجة الأولى ،حيث يقدم لها طريقة تركز على اعتبار التدقيق الخارجي أداء الإدارة.

يعتبر تقرير المدقق الخارجي المنتج النهائي لعملية التدقيق و وسيلة اتصال،و نقل البيانات و الحقائق و النتائج و إيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر، و من خلال هذا التقرير يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة و تحقيق نجاحها ،"**و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**

- يهدف الأداء المالي إلى التعرف على قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار و البقاء في السوق.
- يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحديد نقاط القوة و الضعف ، و العمل على التغلب على هذه الأخيرة هذا من جهة ،و من جهة أخرى اتخاذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج المتحصل عليها ،و ذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.
- تهدف المؤسسة من خلال قيامها بعملية الأداء المالي إلى التحقق من الاستخدام الأمثل لمواردها المختلفة من جهة ،و من جهة أخرى التأكد من مدى تحقيق الأهداف التي سطرتها ،أي تتأكد من مدى تحقيقها " للكفاءة و الفعالية، "**هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**
- عملية تقييم الأداء المالي لا تنحصر على المؤسسات التي تعاني من مشاكل و إنما تتسع لأكثر من ذلك، و تشمل كذلك المؤسسات السليمة ،و هنا يكمن الهدف من تقييم الأداء المالي في تشخيص النقائص،لأن تجاهلها قد يؤدي إلى تفاقمها و بالتالي صعوبة حلها لهذا تقوم المؤسسات بتقييم الأداء المالي باستمرار.

**التوصيات و الاقتراحات:**

- **يجب أن لا تقتصر مهمة المدقق الخارجي في إصدار الحكم على القوائم المالية للمؤسسة**

**،بل يجب أن تتعدى ذلك إلى تقييم الأداء المالي ،و ذلك حتى تتمكن إدارة المؤسسة من اتخاذ القرارات الصحيحة و في الوقت المناسب.**

- **الاهتمام برقابة الأداء و المتمثلة في الكفاءة و الفعالية .**

- التزام إدارة المؤسسة بتوصيات و اقتراحات المدقق الخارجي و من أمثلة ذلك وضع برامج لتوعية العاملين بضرورة احترام إجراءات الرقابة الداخلية و تغيير نظرتهم اتجاه التدقيق الخارجي، الاهتمام بجوانب التأهيل و التدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة العاملين في مختلف مستويات التنظيم و ذلك من أجل تحسين الأداء المالي .
- ضرورة الحصول على فهم أفضل لأهداف و إستراتيجيات و أنشطة المؤسسة محل التدقيق حتى يصبح المدقق في وضع أفضل لتقديم نصائح من شأنها تطوير الأداء المالي للمؤسسة.
- التركيز على استغلال التكنولوجيا فالتكنولوجيا تلعب دورا مهما في خلق القيمة المضافة للتدقيق الخارجي.
- ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية البحث العلمي و إيجاد آلية تنسيق بينها و بين الجامعات الجزائرية ، هذا لتقديم المساعدة للباحث العلمي لإنجاز بحث

خالد أمين عبدا لله، التدقيق والرقابة في البنوك، ط1 عمان،دار وائل للنشر ، 2012 ،ص13
محمود رأفت سلامة وآخرون ،علم تدقيقا لحسابات العملي،ط01 الأردن،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، 2011،ص16
خالد أمين عبدا لله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية،ط 01 - ،عمان،دار وائل للطباع ةو النشر، 2000،ص20.
محمود رأفت سلامة و آخرون،علم تدقيق الحسابات العملي،مرجع سبق ذكره،ص 17
محمد مصطفى سليمان،" الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات"،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2014 ،ص19.
يوسف محمود جربوع،" مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"،دار الوراق للنشر،الأردن،الطبعة الأولى، 2007،ص9
محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ،المراجعة و تدقيق الحسابات ، الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003،ص09 .
وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة الجزائر،2009،ص49
.
.يوسف جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق ، دار الصفاء ،عمان ،الأردن،2007،ص6.
مسعود صديقي و محمد براق، مداخلة بعنوان انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،يومي 8و9 مارس 2005، ص27
.
غسان فلاح المطارنة ،مرجع سابق،ص ص18- 19.
بوقابة زينب ،التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة الجزائر ،2010-2011،ص ص9-10.
محمد سفير و إسماعيل رزقي ، مداخلة بعنوان مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ،يومي 5-2013/5/6،ص22.
محمد بوتين ، المرجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ط 2 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 27 .
أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر ،عمان ،الأردن،2000،ص26.
أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص109.
قانون 08/91 ، الجريدة الرسمية ،عدد 20،الجزائر ،مؤرخة في 1ماي 1991،ص651.
قانون 01/10 ، الجريدة الرسمية ،عدد42،الجزائر ، مؤرخة في 19 جويلية 2010 ،ص11.

محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق ، ص ص40-41.
وجدان علي أحمد ، مرجع سابق ، ص 134.
حسين أحمد دحدوح و حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري و الإجراءات العملية ،الجزء الأول،الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن ،2009،ص64.
محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سابق، ص55-57.
أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق ،ص ص136-137.
خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الأردن،2011،ص 150.
عبيد سعيد المطري،مستقبل مهنة المحاسبة و المراجعة تحديات و قضايا معاصرة ، دار المريخ للنشر ، السعودية 2000،ص55.
وليم توماس و أمرسونهنكي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج،الجزءالثاني،دار المريخ للنشر،السعودية، 2006،ص198 .
عبد الوهاب نصر علي ،خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، المراجعة الحديثة لحسابات الشركات المقيدة بالبورصة ،الجزء الأول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001،ص ص161-162.
عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ،ص81.
كريمة علي الجوهر و اخرون ، التدقيق و الرقابة الداخلية على المؤسسات ، دون طبعة القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 155.
هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية ، مرجع سبق ذكره ص 25.
نفس المرجع ، ص30.
هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية مرجع سبق ذكره ، ص - 25-26 .
غوالي محمد بشير ،دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بورقلة ،رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في علوم التسيير ،فرع إدارة الأعمال ،جامعة الجزائر، 2003-2004،ص47.
نصار محمد البطوش، مرجع سابق،ص21.

سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، تدقيق الحسابات (01)، مرجع سبق ذكره، ص 243
.نوال صالح بن عمارة، المرجح والرقابة في المصارف الإسلامية، ط03, الجزائر، دار وائل للنشر، 2013، ص 264
سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان، تدقيق الحسابات (01)، مرجع سبق ذكرهن ص 244
مراد حسين العلي، معايير التدقيق الدولية، ط 01، الأردن، دار غبداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 149
أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص654
نوال صالح بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصاريف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

صديق يمسعود وصديق يفؤاد،" انعكاسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر"،الملتقى الوطني حول :واقع .وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،يومي5 -6ماي2013،ص5-6.

محمد أبو نصار وجمعة حميدات،" معايير المحاسبة والإبلاغ ا لمالي"،دار وائل للنشر،عمان، 2008،ص20

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،قرار مؤرخ في 23 رجب سنة 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ،يحدد قوائم التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،العدد 19 ،الفصل8 ،ص38

هوا مجمعة ولعشور ينوال،مرجعسابق،ص 18-19

فاطمة الزهراء رقايقية،" مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حكومة الشركات– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات

.الاقتصادية الجزائرية"-،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصديمرباحورقلة،العدد 1 ، 2014ص 55،

قانون رقم10-01 مؤرخي 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 ،يتعلق بمهنال خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

الأمر رقم75 -59المؤرخفي 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 الذي يتضمن القانون التجاري،المعدل والمتمم.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد30 ، المرسوم التنفيذ يرقم 11/ 02المؤرخ في 23 جمادي الثانية 1432الموافق 26 ماي2011،يحدد معايير تقارير حافظا لحسابات و أشكال وآج الإرسالها،ص19

الشيخالداوي،تحليلأثرالتدريبعلىتنميةالمواردالبشريةفيالبلدانالإسلامية،مجلةالباحث،العددالسادس،جامعة-قاصد يمربحا،وركلة، 2008 ،ص09.

-

علاءفرحانطالبوإيمانشيحانالمشهداني،الحوكمةالمؤسسيةوالأداءالماليللمصارف،دارالصفاء،عمان،2011 -ص 65.

)

(

وائلمحمدصبيحيإدريسوطاهرمحمدمنصورالغالبي،أساسياتالأداءوبطاقةالتقييمالمتوازن،الطبعةالأولى،داروائل-للنشر،عمان،الأردن، 2009 ،ص39

-) ناصردادیعدون،اقتصادالمؤسسة،الطبعةالثانية،دارالمحمدیةالعامة،الجزائر،دونذكرسنةالنشر،ص.319

)عبدا لسلامأبوقحف،أساسياتالتنظيموالإدارة،دارالجامعةالجديدة،مصر، 2009 -،ص25.

) ناصردادیعدون،مرجعسابق،ص-321

) عبدالغانيدادن،قياسوتقييمالأداءالماليفيالمؤسساتالإقتصاديةنحوإرساءنموذجللإنذارالمبكربإستعمالالمحاكاة-المالية، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2007 - 2006 ،ص36

بنخروفجليلة،دورالمعلوماتالماليةفيتقييمالأداءالماليللمؤسسةواتخاذالقرارات،رسالةمقدمةضمنمتطلباتنيل-
شهادةالماجستيرفيعلومالتسيير،فرعماليةالمؤسسة،جامعةأحمدبوقرة،بومرداس، 2009 - 2008 ،ص77
مجيد الكرخي،تقويم الأداء باستخداما لنسب ا لمالية،الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان، 2007 -،ص31
فرحاتجمعة،الأداءالماليلمنظماتالأعمال،دارالمريخ،المملكةالعربيةالسعودية، 2000 -،ص39
إبراهيم الخلفال دلكاوي،نفس المرجع السابق،ص37
.محمد محمود خطيب،نفس المرجعالسابق،ص51
.جميلجريسات،موازنةالأداءبينالنظريةوالتطبيق،الدنظمةالعربيةللتنميةالإدارية،مصر، 1995 ، ص 88 ص87
للمسوم بارك،التسيير الدالي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004 ،ص17
.ناصر عدون،نواصرلزمد فتحي،دراسةحالات مالية،دارالأفاق،الجزائر، 1991 ،ص10 -14
سميحةسعادة،تقييمالأداءالداليللمؤسساتالصغيرةوالدتوسطةباستخدامجدولتدفقاتالخزينة
"دراسةحالةالدؤسسةالبناءللجنوبوالجنوبالكبيربورقلة،مككرةمقدمةلنيلشهادةالداستر،جامعةورقلة،الجزائر،
2011،صص7-8.
.أحمدرجبعبدالعال،المحاسبةالإداريةالأدواتالتحليليةوالاتجاهاتالسلوكية،مؤسسةشبابالجامعة،إسكندرية،
1997،ص5
محمدالمبروكأبوزيد،التحليلالماليشركاتوأسواقمالية،الطبعةالثانية،دارالمريخ،المملكةالعربيةالسعودية، 2009-
،ص07شعيبشنوف،محاسبةالمؤسسةطبقاللمعاييرالمحاسبيةالدولية،الجزءالأول،مكتبةالشركةالجزائرية،الجزا
ئر،-**2008**،ص216. ،ص-**77**
بوشاشيبوعلام،المنيرفيالتحليلالماليوتحليلالإستغلال،دارهومةللطباعةوالنشروالتوزيع،الجزائر،1997-،ص11.
-(
دريدآلشبيب،مقدمةفيالإدارةالماليةالمعاصرة،دارالمسيرةللنشروالتوزيع،الأردن، 2007 -،ص83 .

الي مين سعادة ،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ،رسالة مقدمة
ضمن متطلبات نيل-شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2009 ،ص46.
عبد العزيز النجار ،أساسيات الإدارة المالية ،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2008، ص40
دادن عبد الغاني ،قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الإقتصادية ،مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح،
ورقلة ،العدد الرابع، 2006،ص43
خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص16

باللغة الفرنسية :

1. Bernard Germond ,Audit Financier Guide pour l'audit de l'information financiere des entreprises,Dunod, Paris,1991,p28.
2. Lionnel .C et Gerard , audit et Controleinterne,aspectsFinanciers,opérations etstratégiques,4eme edition ,Dalloze,paris,1992,p17
3. ECOSIP , Dialogue autour de la Performance en Entreprise , 2ème édition , Paris,1990,P18
4. Françoise Giraud et les autres , Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance ,2ème édition,
5. Gualinoéditeur,Paris , 2004 , PP 68-69.
6. Vincent Plauchu et Nacer-Eddine Sadi , Mesure et Amélioration des Performances Industrielles,
7. Brigitte Doriath, ChristainGoujet, Gestion Prévisionnelle et Mesure de la Performance, 3ème édition, Dunod,Paris,2007,p172
8. PatrikVizzavona , Gestion Financière , 8ème édition , Alger , 1995, P292.
9. Elie Cohen, Analyse Financière, Edition Economica, Paris, 1990, P134
10. Jean Louis Amellon , L'essentiel a Connaitre en Gestion Financière, 3ème édition, MAXIMA Paris ,2002, PP 79-80
11. Christian et Mireille Zambotto, Gestion Financière , Finance d'entreprise, 6ème édition, Dunod Paris ,2004 , P40
12. )Patrick Piget , Gestion Financière de l'entreprise،Economica، Paris ، 1998، P 101
13. )Ibid، PP 104-105
14. PatrikVizzavona ,OP.CIT, P141
15. Jean Louis Amellon , OP .CIT, P94
16. )Jack Forget، Analyse Financière ، Edition D'organisation، Paris، 2005، P102
17. )Jean-PièrreLahille، Analyse Financière،Dunod، Paris، 2007،P113
18. Stéphane Griffiths, Jean- Guy Degos,Gestion Financière de l'analyse a la stratégie ,2ème Tirage,EditionDorganisation, 2001,P96p127
19. -Gérard Charreure , Finance D'entreprise, 2ème édition ,Rue claude block, paris,2008,

رسائل واطروحة الدكتورة

- محمد الباشير غوالي " دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، ماجيستر – جامعة ورقلة سنة 2004/2003
- تمار خديجة " تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير تدقيق الدولية، الدكتورة – جامعة مستغانم سنة 2017/2016

**GIPLAIT MOSTAGANEM**

SALAMANDRE MOSTAGANEM

# BILAN (ACTIF)

2019

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 690 000,00 | 552 000,00 | 138 000,00 | 138 000,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 277 555 900,00 | 0,00 | 277 555 900,00 | 277 555 900,00 |
| Bâtiments | | 183 299 556,00 | 146 639 644,80 | 36 659 911,20 | 36 559 911,20 |
| Autres immobilisations corporelles | | 801 620 740,30 | 641 296 592,24 | 160 324 148,06 | 158 219 970,00 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 4 876 480,39 | 0,00 | 4 876 480,39 | 4 876 480,39 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | 700 000,00 | 0,00 | 700 000,00 | 700 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 352 666,00 | 0,00 | 352 666,00 | 352 666,00 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Impôts différés actif | | 17 702 599,00 | 0,00 | 17 702 599,00 | 17 702 599,00 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 286 797 941,69** | **788 488 237,04** | **498 309 704,65** | **496 105 526,59** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 82 559 886,33 | 4 953 593,18 | 77 606 293,15 | 77 606 293,15 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | 0,00 | 0,00 |
| Clients | | 145 889 225,30 | 70 558 990,20 | 75 330 235,10 | 81 699 975,80 |
| Autres débiteurs | | 50 225 889,30 | 0,00 | 50 225 889,30 | 54 702 932,04 |
| Impôts et assimilés | | 57 990 558,30 | 0,00 | 57 990 558,30 | 51 212 248,92 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 94 688 336,00 | 0,00 | 94 688 336,00 | 85 996 889,33 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **431 353 895,23** | **75 512 583,38** | **355 841 311,85** | **351 218 339,24** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1 718 151 836,92** | **864 000 820,42** | **854 151 016,50** | **847 323 865,83** |

**GIPLAIT MOSTAGANEM**

SALAMANDRE MOSTAGANEM

# BILAN (ACTIF)

2018

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 690 000,00 | 552 000,00 | 138 000,00 | 138 000,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 277 555 900,00 | 0,00 | 277 555 900,00 | 277 555 900,00 |
| Bâtiments | | 182 799 556,00 | 146 239 644,80 | 36 559 911,20 | 33 596 511,20 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Autres immobilisations corporelles | | 791 099 850,00 | 632 879 880,00 | 158 219 970,00 | 156 199 970,00 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 4 876 480,39 | 0,00 | 4 876 480,39 | 4 876 480,39 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | 700 000,00 | 0,00 | 700 000,00 | 700 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 352 666,00 | 0,00 | 352 666,00 | 352 666,00 |
| Impôts différés actif | | 17 702 599,00 | 0,00 | 17 702 599,00 | 16 905 550,00 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 275 777 051,39** | **779 671 524,80** | **496 105 526,59** | **490 325 077,59** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 82 559 886,33 | 4 953 593,18 | 77 606 293,15 | 84 812 438,40 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | 0,00 | 0,00 |
| Clients | | 152 258 966,00 | 70 558 990,20 | 81 699 975,80 | 80 110 235,13 |
| Autres débiteurs | | 54 702 932,04 | 0,00 | 54 702 932,04 | 54 702 932,04 |
| Impôts et assimilés | | 51 212 248,92 | 0,00 | 51 212 248,92 | 51 212 248,92 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 85 996 889,33 | 0,00 | 85 996 889,33 | 82 559 663,50 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **426 730 922,62** | **75 512 583,38** | **351 218 339,24** | **353 397 517,99** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1 702 507 974,01** | **855 184 108,18** | **847 323 865,83** | **843 722 595,58** |

# GIPLAIT MOSTAGANEM

SALAMANDRE MOSTAGANEM

## BILAN (ACTIF)

2017

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 690 000,00 | 552 000,00 | 138 000,00 | 140 500,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 277 555 900,00 | 0,00 | 277 555 900,00 | 277 555 900,00 |
| Bâtiments | | 167 982 556,00 | 134 386 044,80 | 33 596 511,20 | 28 000 000,00 |
| Autres immobilisations corporelles | | 780 999 850,00 | 624 799 880,00 | 156 199 970,00 | 151 200 040,00 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 4 876 480,39 | 0,00 | 4 876 480,39 | 4 876 480,39 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | 700 000,00 | 0,00 | 700 000,00 | 700 000,00 |
| Autres titres immobilisés | | | | | 0,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 352 666,00 | 0,00 | 352 666,00 | 352 666,00 |
| Impôts différés actif | | 16 905 550,00 | 0,00 | 16 905 550,00 | 15 888 999,00 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 250 063 002,39** | **759 737 924,80** | **490 325 077,59** | **478 714 585,39** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 90 225 998,30 | 5 413 559,90 | 84 812 438,40 | 83 688 000,30 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | 0,00 | |
| Clients | | 150 669 225,33 | 70 558 990,20 | 80 110 235,13 | 85 685 622,95 |
| Autres débiteurs | | 54 702 932,04 | 0,00 | 54 702 932,04 | 54 702 932,04 |
| Impôts et assimilés | | 51 212 248,92 | 0,00 | 51 212 248,92 | 51 212 248,92 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Trésorerie | | 82 559 663,50 | 0,00 | 82 559 663,50 | 70 986 668,00 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **429 370 068,09** | **75 972 550,10** | **353 397 517,99** | **346 275 472,21** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1 679 433 070,48** | **835 710 474,90** | **843 722 595,58** | **824 990 057,60** |
| | | | | 0,00 | |


- جلول نبيل "التدقيق الداخلي و مدى تأثيره على فعالية الأداء المالي، ماستر – جامعة مستغانم سنة 2016/2015
- مجنح عتقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجيستر، علوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة 2006/2005

**الملخص:**

يعتبر التدقيق الخارجي بمفهومه الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها ،حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية ،المالية و التشغيلية. الأمر الذي جعل من التدقيق الخارجي يلعب دورا مهما في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤولياتها المختلفة.

في ظل التطورات الراهنة و المليئة بالفرص و التهديدات ،و في ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات و تنوعها و اختلاف أحجامها ،زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة تدقيق خارجي تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة ،هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها و إجراءاتها و بلوغ أهدافها بفعالية و كفاءة ،فأصبح التدقيق الخارجي أداة تستعملها المؤسسة في الكشف عن مواطن الاختلال ، و تحديد نقاط القوة ، و تنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار و ما يتاح أمامها من فرص.

تعتبر عملية تفعيل الأداء المالي في المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية من العمليات الأساسية التي يقوم بها جميع منهم في المؤسسة بما يخدم أهدافها المسطرة ، إلا أن الإقبال على إتحاد قرارات مهما كان صنفها يحتاج إلى الاعتماد على معلومات مؤهلة لذلك،هذا الأمر جعل من التدقيق الخارجي أداة تضمن هذا النوع من المعلومات ، فيستعان بها من أجل دعم و تفعيل هذه القرارات بما يضمن الحصول على أكبر عائد منها.

**الملخص**

**Résumé :**

L'audit Externe est Considéré Dans Son Acception Moderne , parmi Les Outils Pouvant Aider L'entreprise à Eteindre ses Objectifs Ainsi Il Consiste à Evaluer Le Performance de ses Différentes Activités En Matière de Comptabilité , de Finance et Emploi ,L'audit Externe est Utilise Comme Outil aidant L'administration de L'entreprise Dons Ses Multiples Responsabilité, à la Lumière des évaluation Actuelle ,Charger D'accusions Diverses et de Menace et sur la Base de Multiplicité des Formes des Entreprises et Leurs Qualités En plus de leurs Volumes Varies ,Il devient Nécessaires à L'entreprise de Faire Appel Missions, Comme Il se Doit , on effet L'audit Externe Aide L'entreprise Dans les Domaines de la Détection des Carences et des Anomalies Ainsi Qu'a déterminer les Points Forts Dans Elle Dispose ,En outre Il lui Permet de Prévoir les Risques Peuvent la Guetter .